جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

العلاقات التركية – الأمريكية في عهد "حزب العدالة والتنمية" (2001-2014 م)

إعداد الطالب
بلال جميل الكفاوين

اشراف
الأُستاذ الدكتور صداح أحمد الحباشنة

رسالة مقدمة إلى كلّية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية/ قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2015م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب بلال جميل الكفاوين الموسومة بـ:

العلاقات التركية – الامريكية في عهد " حزب العدالة والتنمية" (٢٠٠١-٢٠١٤م)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية**.

القسم: .

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. صداح احمد الحباشنة		٢٠١٥/١١/٠٤	مشرفاً ورئيساً
أ.د.فايز شراري الزريقات		٢٠١٥/١١/٠٤	عضواً
أ.د. محمد سالم الطراونة		٢٠١٥/١١/٠٤	عضواً
د. خالد حامد الشنيكات		٢٠١٥/١١/٠٤	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

الإهداء

أُهدي هذا المجهود العلمي ..... إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار...... إلى أبي أطال الله بقاءَهُ، وألبسهُ ثوب الصحة والعافية، ومتّعني ببرّه وردّ جميله.

وإلى نبع الحنان أُمي ......إليكِ قطرة في بحركِ العظيم... حباً وطاعة وبراً.. إليكِ أمي أهدي هذه الرسالة، وشتان بين الرسالة والرسالة، أمدّ الله بعمركِ يا منارة العلم والمحبة .

وأُهدي أيضاً بكل المحبة إلى زوجتي ..... ورفيقة دربي إلى من سارت معي نحو الحلم خطوة بخطوة .. بذرناه معاً .. وحصدناهُ معاً .. وسنبقى معاً الى الأبد.

وإلى فلذة كبدي إبني أمير إليكَ حبيبي أحضرت شيئاً من الثمر

فأنت سقائي بعد الله ...... وأنت المطر.

بلال جميل الكفاوين

الشكر والتقدير

بعد الصلاة والسلام على أشرف المرسلين النبي الأمي محمد صلّى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد....

فحينما يتقاصر الجهد عن جميل الوفاء .. وحينما يعجز اللسان عن طيب الثناء .. وحينما يفيض القلم بمداده وتتسامى أحرف الثناء على صفحات اللقاء... ويشدو اللسان بكلامه ليبعث شكراً من الأعماق **للأستاذ الدكتور صداح أحمد الحباشنة،** لما لمسناه منك أخاً حليماً، نكنّ لك وافر المحبة وأصدق المشاعر، فنسأل الله الكريم أن يسدد خطاك وأن يجعل عملك في موازين حسناتك لما بذلته معي من توجيه علمي حكيم في إدارة هذه الرسالة العلمية.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د محمد سالم الطراونة.

أ. د فايز شراري الزريقات.

د. خالد حامد شنيكات.

لتفضلهم بقبول مناقشتي، ولهم مني جزيل الشكر والإمتنان على توجيهاتهم.

بلال جميل الكفاوين

فهرس المحتويات

الملخّص

العلاقات التركية – الأمريكية في عهد "حزب العدالة والتنمية" (2001-2014م)

بلال جميل الكفاوين

جامعة مؤتة، 2015

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقات التركية – الأمريكية في عهد "حزب العدالة والتنمية"(2001-2014) م، حيث ركزت الدراسة على العلاقات الثنائية التركية الأمريكية في مجالاتها وأبعادها المختلفة والمتعددة، واستعرضت الدراسة نشأة وتطور العلاقات التركية الأمريكية ومن ثم العلاقات الثنائية خلال فترة حكم "حزب العدالة والتنمية"، كما تم تسليط الضوء على المحددات الداخلية والخارجية التي أدت إلى نشأة العلاقة وتطورها بين البلدين، كما استعرضت الدراسة ظروف نشأة "حزب العدالة والتنمية" في تركيا وجذوره التاريخية.

ان استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لكونها أكثر المناهج تحقيقاً للغاية التي هدفت إليها الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقات التركية الأمريكية موغلة في القدم سبقت قيام الدولة التركية الحديثة، وان العلاقات الأمريكية تجاه تركيا تتصف بالمرونة إلى حد كبير لكون الولايات المتحدة الأمريكية ترى بالموقع الجغرافي التركي موقعاً استراتيجياً يساعدها على تحقيق أهدافها في منطقة الشرق الاوسط على وجه العموم، وان "حزب العدالة والتنمية" لم يتبنى التوجهات الدينية في العلن وأخذ من العلمانية غطاء له ولم يواجهها بشكل مكشوف، وان السياسة التركية أخذت بنفس التوجه الأمريكي في سياستها الخارجية القائمة على محاربة الإرهاب، في حين سعت تركيا إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية من وراء ذلك، كما تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا كحليف استراتيجي وتنظر تركيا بدورها للولايات المتحدة الامريكيه على أنها خير معين لها لدفع العلاقات التركية مع الاتحاد الاوروبي قدماً إلى الامام في تجاه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي طال الوقت عليه، وإن المنظور في العلاقات التركية – الأمريكية هو الاستمرار في التعاون برغم الخلاف القائم تجاه بعض القضايا الخلافية بينهما إلا أن كل طرف منهما يرى في الاخر حليفاً استراتيجياً يحقق أهداف الطرفين.

ABSTRCT

Turkish- US Relations In The Era Of "The Justice and Development party" (2001-2014)

Belal Jameel Al-kfaween
Mu'tah University,2015

This study aimed to demonstrate the Turkish - American relations under the reign of the ruling Justice and Development Party. The study reliesd on a main hypothesis states that the Turkish - American Relations is raising serious circumspection because the US adopts constituting the imperial state and the Justice and Development Party was not adopting religious orientations.

The researcher has employed the integrative methodical extensive approach, with concentration on the historical, descriptive and analytical system approach for being the most applicable approaches to achieve the very objective of the study.

The study has got us to the authenticity of its hypothesis, and also lead us to several conclusions where the most significant ones indicate that the American-Turkish relations are immemorial and even antedated the establishment of the new Turkish state; and that the American relations towards Turkey are greatly flexible because the USA consider the Turkey's location a strategic location helping in the accomplishment of its goals in the East region in general; and that the Justice and Development Party did not adopt the religious orientations publicly and through different media channels, and considered secularism as an umbrella to its policies without open confrontation with it. Also the Turkish politics considered the very American foreign policy approach, based on fighting terrorism, seeking to accomplish economical and political goals. The United States American also look at Turkey as a strategic ally, while Turkey considers the USA the best supporter to move the relations between Turkey and the European Group forward, so turkey passes its way to join the European Union after long time of waiting. The expected outcome from the American and Turkish relations is continuity in cooperation, since that each party finds the other a strategic ally fulfilling the goals of both sides.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة

تعود العلاقات التركية – الأمريكية إلى أوائل القرن الثامن عشر في عهد الدولة العثمانية، إلا أنها لم تكن في مستويات متطورة حينذاك، إذ سارعت الولايات المتحدة الأمريكية في خطى أوسع للتقارب مع تركيا الحديثة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد لعبت الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية سواءً زمن الحرب الباردة أو في زمن التفرد الأمريكي ومحاولات فرض الهيمنة على المستوى العالمي، ذلك أن هذه الأهمية ترتكز إلى عدد من المعطيات أبرزها الموقع الجغرافي المتميز لتركيا، والذي يشكل حلقة الوصل بين أوروبا وآسيا وبين الشرق والغرب، فضلاً عن كون تركيا حلقة وصل جغرافية فإنها حلقة وصل فكرية بين منظومة الفكر الغربي من جهة والمنظومة الفكرية الشرقية من جهة أخرى، إضافةً إلى ما تتمتع به تركيا من قوة عسكرية واقتصادية واجتماعية.

وتأتي أهمية الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لتركيا من جانب مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية، وكذلك من ارتباط تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بشبكة من العلاقات المختلفة، ولهذه العلاقات بمختلف أوجهها تأثيراتها في المعادلات السياسية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، وتتمثل أهم دوافع تركيا لتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في اعتبارات الأمن التركي، ولا سيما فيما يتعلق بالهاجس الروسي، ورغبة الحكومة التركية في الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية غربية بشروط تفضيلية، ومحاولة تأمين الدعم الأمريكي المتواصل لإنجاح مساعيها الرامية إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، والمحافظة على التوازن إزاء حل مشكلاتها مع اليونان، فضلاً عن تطلعاتها إلى النفوذ ولعب دور إقليمي.

إن ما تشهده تركيا اليوم هو شديد الاتصال بهذه الازدواجية ذات الطابع المستمر في السياسة التركية، إذ إنه يمكن ملاحظة أن المحركات الداخلية في صنع السياسة الخارجية لتركيا لم يطرأ عليها تغيير كبير، فهي لا تزال تعبر بشكل ما عن الاستمرارية بنفس المعطيات السياسية والمؤسسية للموقع الجغرافي بين الغرب والشرق والشد والجذب في السلطة بين عناصر وضع السياسة الخارجية، الدولة والنخبة الحاكمة، والتي قد تتباين أو تتماثل مفاهيمها عن الجغرافيا والتاريخ والهوية القومية، وان حدوث التغيير أو عدم حدوثه في السياسة الخارجية ما هو إلا نتاج للتفاعل والتوازن بين هذين العنصرين في إعادة تشكيل مبادئ وأسس السياسة الخارجية.

لقد منحت انتخابات عام 2002م "حزب العدالة والتنمية" تأييداً كاسحاً من قبل جموع الشعب التركي وذلك للقيام بعملية تغيير سياسي في البلاد داخلياً وخارجياً، إذ بدأ التوازن في الميل لصالح النخبة الحاكمة التي تتبنى أولويات واتجاهات سياسية متباينة، ذلك إن الطبيعة الازدواجية أضحت أشد قوة بانتقال السلطة بعيداً عن مؤسسة الدولة الكمالية التقليدية وذلك بإرادة شعبية، وفى مجال صناعة السياسة الخارجية فإن نتائج الانتخابات تمخضت عن إفساح مجال أكثر أتساعاً للعمل السياسي أمام النخبة الحاكمة المعارضة للمؤسسة التقليدية للدولة برفعها إلى مرتبة اتخاذ القرارات حسب اختيارات تقوم هي بتحديدها، وبالتالي يمكن اعتبار ذلك إضفاء للديمقراطية على كيان السياسة الخارجية التركية.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على أهم محددات ومرتكزات العلاقات التركية -الأمريكية خلال فترة الدراسة من (2001-2014)م، وذلك من خلال قدرة الدولتين على خلق حالة من التوازن والتوافق الإقليمي والدولي مع بعضها البعض ومع الدول الأخرى، بما يمكن للدولة التركية أن تخلق حاله من التوافق وتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية في ظل وجود تعاون تركي

إيراني، وكذلك توجه تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بوصفهِ أكبر تكتل اقتصادي في العالم.

3.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على محددات العلاقات التركية- الأمريكية وخاصةً المحددات الجغرافية، والسياسية، والاقتصادية،والديموغرافية، والأمنية والعسكرية وهكذا تبرز أهمية الدراسة المتمثلة بمحورين أساسيين وهما:

الأهمية العلمية: ان هذه الدراسة تمثل رافدا لأدبيات البحث في العلوم السياسية فهي تركز على طبيعة العلاقات التركية- الأمريكية خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة من(2001- 2014)م، وهما دولتان ذوات وجود دولي وتأثير واضح في الأحداث السياسية الإقليمية والدولية، إذ يتناول هذا المحور لمرتكزات أساسية تتمثل في اتجاهات ومحددات السياسة الخارجية لكلا البلدين، والتعرف أيضا على بعض المتغيرات السياسية في علاقة الدولتين.

الأهمية العملية: تكمن بالمساهمة في تفسير الكثير من جوانب العلاقات التركية الأمريكية للفترة التاريخية المحددة للدراسة ومراحل تطورها واتجاهاتها ومحدداتها، كونها شهدت متغيرات إقليمية ودولية كثيرة، كما إن هذه ستسهم في إثراء الجانب الأكاديمي إذ لم تسجل فيه إلا القليل من الدراسات وتحديدا الشرق أوسطية منها.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أسس ومحددات العلاقات التركية- الأمريكية، للفترة (2001- 2014)م، وكذلك التعرف على مجال العلاقات المتعددة في الجوانب الأمنية والاقتصادية والسياسية بين الدولتين، إضافة إلى التعرف على العوامل والمتغيرات الخارجية والداخلية ذات الأثر الأكثر وضوحا.

5.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهجين رئيسيين للبحث في العلوم السياسية :

1. المنهج التاريخي: يركز هذا المنهج على تاريخ العلاقات التركية – الأمريكية، وذلك بغية تتبع العلاقات التاريخية بن البلدين، وتحليلها ضمن سياقها التاريخي، في ضوء تتبع حالات التقارب والتباعد في العلاقات بين الطرفين للوقوف على أسبابها ودوافعها.
2. المنهج الوصفي التحليلي: حيث ان المنهج الوصفي يقوم على وصف تلك العلاقات بين الدولتين بأبعادها المختلفة وتأثيراتها باعتبار أن التحليل بعد الوصف يطابق غايات وأهداف هذه الدراسة، ذلك لأن المنهج التحليلي يركز على فهم وتحليل أسس ومحددات وأهداف العلاقة بين البلدين، ويركز أيضا على تحليل العلاقات الدولية بين الطرفين لفهم مدى التطابق في السياسات لهذه الدول، أما المنهج الوصفي، فيركز على وصف ظاهرة مفهوم العلاقات الدولية في ظل نظام عالمي جديد بأبعاده المختلفة، فبواسطته يمكن التعرف على أهداف الدولة، إذ يمكن تصنيف وترتيب مصالحها وفقا لنظام الأولويات، فهناك مصالح يجب ان تدافع عنها بأي ثمن، ومصالح تحافظ عليها في ظروف معينة، ومصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها، في ضوء تحليل الأبعاد الأساسية لتلك العلاقات ما بين البلدين من عام 2001م ولغاية 2014م.

6.1 أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس الذي تطرحه الدراسة، ماهي أهم أسس ومحددات العلاقات التركية – الأمريكية منذ تولي "حزب العدالة والتنمية" الحكم في تركيا للفترة (2001– 2014)م، وما أهم مجالاتها؟

كما انها تجيب عن مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها :

1. كيف تطورت العلاقات التركية – الأمريكية خلال حقبة الدراسة؟
2. ما أهم مجالات وميادين العلاقات التركية – الأمريكية ؟
3. ما أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على تلك العلاقات ؟

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على نظريتي النظم واتخاذ القرار بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسة التي أثرت على العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، في خلال الفترة الواقعة ما بين (2001– 2014)م.

1.2 الإطار النظري

ويتضمن هذا المسار اعتماد الإطار النظري على استخدام نظرية النظم بشكل رئيس، وكذلك النظرية الخاصة باتخاذ القرار، وهما يعدان الجزءان الرئيسان اللذان يمكن من خلالهما التمعن وحصر أهمية المحددات والمرتكزات الأساسية في العلاقات التركية – الأمريكية والتي جاءت على النحو التالي:

أولاً: نظرية النظم

يستعان بهذه النظرية لاستخدامها بشكل أساسي في الحكم والتطبيق على التفاعلات في النظام الدولي، والتي لاشك أن العمل بها يؤدي إلى تحليل منطقي يمكننا من فهم السياسة الخارجية في مختلف مجالاتها المتعددة ومدى تميزها وحضورها عن مثيلاتها من النماذج التي تتبعها الدول في سياستها الخارجية، وإن هذا التصور أو المفهوم للنظام في العلاقات الدولية هو نتيجة مباشرة لمفهوم النظام الذي يستخدم في نظرية النظم العامة، والتي كانت على الدوام ركيزة أساسية علمية مثمرة ساهمت في إيجاد الروابط بين حقول المعرفة، ولهذا السبب الأساسي فقد سعت الدراسات ضمن هذا المجال لأن تكون هذه الحقول والروابط المتنوعة مصدرا أساسيا جاذبا للكثير من المدركات والتطلعات لنخبة المنظرين في العلاقات الدولية، وإن هذه الأفكار والرؤى تعود إلى "فون برتالنفي" حيث تشكل امتداداً لأطروحاته وأفكاره ضمن هذا المجال، كما كان ل"ديفيد ايستون" و"تالكوت بارسونز" الخوض في بناء أفكارٍ بنّاءَه لتشكل إحدى الركائز المتطورة لعملية

المنهج السلوكي، والتي تم من خلال هذه النظرية الوصول إلى وضع عدد من الافتراضات حول النظام ومنها (طعمة، 2010):

1 . إن أجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.

2 . إن النظام تشكله مجموعة ذات روابط متعددة، تجتمع على شكل أجزاء مترابطة.

بعد إدراك هذه الافتراضات نجد أن النظام حلقة مترابطة رئيسة تنتج عن سبب، أو وجود مخرجات تستوجب إيجاد المخرجات لها، ذلك انّ المتتبع لكافة كتابات الباحثين في تفاصيل هذه النظرية أو العاملين على تطويرها كجانب مهم في العلاقات الدولية ومن أهمهم "جورج موديلسكي"و"ريتشارد روزكرانس"و" إندرو سكوت"و "مورتون كابلان" الذي يعد من أهم الباحثين فيها، وهو من أبرز دعاتها، حيث عمل على تحديد قواعد نماذج للتفاعل وضعها النظام الدولي، وإلى تحديد الأهداف التي يطمح إلى الوصول إليها في هذه النظرية ومنها، إيجاد القوانين وتحديد المصادر ومظاهر الانتظام والنماذج المتكررة في النظم، والسعي إلى التوصل لاستنتاجات عامة ترتبط بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية سواء كانت رئيسة أو فرعية، وكيفية انتقالها من شكل إلى آخر(مقلد، 1968).

إنّ نظرية النظم في التحليل الدولي لاقت استحساناً وتقبلاً لدى أوساط الباحثين في المجال الأكاديمي تحديدا خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، ويعدها بعض الباحثين أنها تشكل إجابة صريحة مباشرة للرد على عدم قدرة النظريات والمناهج البحثية التقليدية للتوصل إلى نموذج موحد أو إطار عملي يتناسب مع عملية التحليل للسلوكيات الدولية بمختلف علاقاتها المتبادلة، والتي عادةً ما تكون في ظروف طبيعية أو في تطور الأزمات وظروفها المتعددة، وهو الأمر الذي يسهم في ضرورة تعيين القوى والأسباب التي تسهم في تطور النظام السياسي الدولي وانتقاله من مرحلة إلى أخرى (مقلد، 1968).

وكان "مورتون كابلان" ممن عرّفوا النظام الدولي بأنه مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقتها مع بعضها وتتداخل وفقا لمتغيرات وعوامل محيطة

بالنظام، ونتيجة لهذه المتغيرات والتفاعلات من أجزائها الخارجية أو الداخلية إلى وجود أنماط متميزة من السلوك الدولي، وبالتالي عندما يتم التطرق التي التحليل لهذه العلاقات وأهمها التأثير المتبادل بين روابط المتغيرات التي يرتكز عليها النظام الدولي في توازن علاقاتها واستقرارها، يمكن الوصول إلى نتيجة مهمة في تحديد جوانب الانتظام أو عدم الانتظام في أنشطتها وعملياتها (مقلد، 1968).

ثم جاء "تشارلس ماكليلاند" ليعطي انطباعاً آخر أو تعريفاً لنظرية النظم ويصفها بأنها أداة في التحليل، تقوم على محاولة تحديد نماذج العمليات التفاعلية وطبيعتها التي تحدث بين مكونات النظام الدولي الرئيسة والفرعية، وهي تحاول التطرق إلى ظواهر السلوك المختلفة التي تدور أو تحدث في مجال النطاق الواحد ضمن النظم الدولية الفرعية وحصر مدى انعكاساتها على باقي النظم، ويشير "تشارلس" إلى أن هذه التصورات أو التحليلات في مختلف المستويات تسهم بفاعلية لإدراكنا حقيقة الارتباطات بين النظم القومية والنظم الدولية رغم تنوع التأثيرات المتبادلة (maclleand, 1967).

وفي تحليل" مود لسكي" للنظام الدولي أشار إلى أنه نظام اجتماعي يرتكز على دعائم ومقومات أساسية تشمل الهيكلية والوظيفية لكنها محددة في جوانب كثيرة، ويؤكد على أن النظم الدولية تشمل أشكالاً وأنماطا متعددة ومتباينة من التفاعلات السلوكية، وهي التي تحدد بالتالي تميز أداء كل واحد منها(Snyder, 1962).

ويذكر إن "مود لسكي"استخدام منهج تحليل النظم في دراسة السياسة الخارجية في مطلع الستينيات من القرن العشرين، وعمل على وضع نموذج مبسط لتحليل المدخلات والمخرجات وجعل بين كلٍ منها تميزا بين عناصرها.

ثانيا: نظرية اتخاذ القرار

لقد اعتمدت هذه الدراسة على نظرية اتخاذ القرارات الخارجية بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسة، وهي تركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كجزء أساسي بل رئيسي لتفسير السياسية الخارجية، وهي تساعد بلا شك على معرفة كيف تعمل الدولة، وآلية العمل حيال مواقف سياسية متعددة،

وهي تخوض في البحث عن كيفية تفاعل النظم القومية مع بعضها، والتعرف على الكيفية التي يظهر بهذا التفاعل مع الواقع السياسي الدولي والتعرف ايضاً على بيئة اتخاذ القرار السياسي (طعمة، 2010).

وتأتي أهمية هذه النظرية أنها تضع الحلول والطرق المناسبة للإجابة عن المعلومات، لكي يكون القرار السياسي مهيئاً لبيئة متغيرة، وكذلك الحصول على معلومات دقيقة ذات أهداف مباشرة للبيئة السياسية، وهي تدرس في العلاقات الدولية (أي النظرية) على أساس دراسة الدولة من خلال صناع القرار، إذ إن تحديد الدولة يرتكز على صناع القرار الرسميين، وهي تركز على سلوك المسؤولين عن اتخاذ القرار، لتمكين تطبيق الكثير من المبادئ والنظريات في علم النفس والتوصل إلى طروحات جديدة أو فرضيات بناءً على الكثير من النتائج والدوافع، باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانب العقلاني والآخر غير العقلاني (مقلد، 1968).

مقولات النظرية

تعد نظرية اتخاذ القرار من النظريات المهمة وخاصة في تحليل واقع العلاقات الدولية، حيث تحظى هذه النظرية بأهمية بالغة من قبل المحللين لحقائق السياسة الدولية، كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع مؤثرات البيئة الخارجية للدولة التي تنعكس عليها من النظام الدولي والذي تعمل في إطاره، حيث تبرز أهمية اتخاذ القرارات الخارجية، لتدافع الدولة عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها (الفضل، 2004).

أهم عناصر النظرية

ان من اهم عناصر نظرية اتخاذ القرار ما يلي (مقلد ،1968):

1. تشكل اتخاذ القرارات عملية جماعية متكاملة، وإن الانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية.
2. تقييم صانعي القرارات كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرارات، سواء المتعلقة بالبيئة الداخلية، أم البيئة الخارجية، أم الضغط

الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ القرار، أو الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

3. إن المجهود الرئيس الذي يبذله صانعو القرارات، يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم تحليلها ومناقشتها وتقييمها.
4. البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.
5. البحث في الكيفية الذي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها.

من خلال هذه العناصر يمكن فهم نظرية اتخاذ القرار من خلال الأفعال أو ردود الأفعال الصادرة عن الدولة، والتي يقوم بها في الواقع أشخاص، وبالتالي فإن استيعاب وفهم هذا الأفعال يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار، من خلال إدراك صانع القرار لمحيطه، وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي، فالكيفية التي يحدد بها صناع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع،وهذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية، من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى إنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار، المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، حيث يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين ، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة وفي بعض الأحيان يتجاوزون أطرها التقليدية، وفي هذا الإطار يرى "ريتشارد سنايدر": بأن الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة

الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها بالدول (مقلد، 1968).

توظيف النظرية

إن المضمون الرئيس لنظرية النظم ونظرية اتخاذ القرارات الجزئية التي تشكل إحدى النظريات الأساسية في العلاقات الدولية، وتشكل ايضا الإطار النظري لهذه الدراسة، يمكن توظيفها لتحليل المحددات والعوامل المتعددة وأثرها على عملية اتخاذ القرارات الخارجية أو العلاقات الدولية لكل من تركيا والولايات المتحدة الامريكية، والى طبيعة العلاقات الثنائية بينهما خلال الفترة (2001 – 2014)م، والتي تتأثر عملية صناعة القرار فيها بمجمل المتغيرات والمحددات سواء الداخلية منها أم الخارجية، وما أثر ذلك على علاقتيهما وسياستيهما الخارجية المتمثلة بالكثير من القرارات الخارجية، كما أن فحوى هذه النظرية ومفهومها العام يساعد على تفسير الكثير من عناصر العملية السياسية في العلاقات التركية– الأمريكية، وفهم أكبر لمخرجاتها، والتمعن في سلوكيات الدولة والتعرف إلى قدراتها وإمكانياتها، والدوافع الرئيسة خارجية كانت أم داخلية لمساهمتها الفاعلة في التحكم بسياسة الدولة ورسم أهدافها(طعمة، 2010).

2.2 الدراسات السابقة

دراسة (علوش،2007)، "مستقبل العلاقات التركية الأمريكية"، حيث يتحدث الباحث عن مستقبل العلاقات التركية – الأمريكية على خلفية التوترات الدامية في شمال كردستان (العراق) والتي تعكسها وتيرة التصريحات المتزايدة بين الولايات المتحدة الامريكية من جانب وتركيا من جانب آخر، حتى يذهب بالمتابع أنها معركة تصفية حساب، ليس بين تركيا وحزب العمال الكردستاني وإنما بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية تحديدا.

دراسة (حنفي، 2003)، "العلاقات الأمريكية التركية"، وقد تطرق الباحث إلى توتر علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية قبيل وأثناء الحملة العسكرية الأمريكية على العراق، بالرغم من علاقات التحالف الاستراتيجي الراسخة بين

الدولتين والتي كان من أبرز ملامحها تلك المشاركة التركية الحثيثة والفعالة في حرب تحرير الكويت خلال عام 1991م، والدور التركي غير المتردد في الحرب الأمريكية ضد ما تسميه بالإرهاب الدولي وانضمامها للتحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الامريكية وكانت أولى مهام هذا التحالف هو التدخل العسكري في أفغانستان، وإن استعادة تركيا لعمقها التاريخي، والاستفادة من عمقها الجغرافي الإستراتيجي، كان في أولويات "حزب العدالة والتنمية"، فكان هذا الانفتاح تجاه الغرب ومن ثم العرب، ولم يكن وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم وبمفرده حدثا عاديا، إذ شهدت مرحلة حكمه تحولات دستورية واجتماعية وخارجية مهمة أعادت ترتيب أولويات تركيا، وأعادت تعريف خياراتها، مما شكّل خروجا على التوازنات الداخلية والخارجية.

دراسة (الغريري، 2010)، " الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي" 1993-2010م، إذ هدفت الدراسة إلى بيان مدى التأثير الأمريكي في تطويع سياسات دول الاتحاد الأوروبي لقبول تركيا في الاتحاد الاوروبي في ظل العلاقات غير المتوازنة بين أطرافها الثلاثة، تركيا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبيان الدور الأمريكي وتأثيره في إحداث تقارب بين دول الاتحاد الأوروبي من تركيا في ظل ما صاحبه من التوجهات الجديدة التي جاء بها "حزب العدالة والتنمية"، وإبراز دوافع التوجه التركي حيال الاتحاد الأوروبي، وما الأثر الذي أحدثه صعود "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة في تركيا، وما هو مستقبل السعي التركي إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي في ظل الدعم الأمريكي لها، إذ توصلت الدراسة إلى أن تركيا ذات أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من كافة الجوانب، وان تركيا بموقعها الواقع بين قارتي آسيا وأوروبا تستطيع أن تلعب دورين في آن واحد، وهذا ما تفضله الولايات المتحدة الامريكية، لكونها هي الأخرى تحتاج لمثل هذه الأدوار في تكاملها مع دول القارتين.

دراسة (اوغلو،2010)، " العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" ،حيث ركزت هذه الدراسة على دور تركيا مع بداية العقد الحالي

في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين، وبذلت جهدها لإرساء هذه الرؤية على أرضية صلبة، توظف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل.

دراسة (تركماني، 2010)، " تعاظم الدور الإقليمي لتركيا" ، إذ تؤكد هذه الدراسة على البيئة الجيوسياسية لتركيا، نتيجة الانقلاب المذهل في النظام الشامل للعلاقات الدولية، انطلاقاً من نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، وصولاً إلى الاحتلال الأميركي للعراق، ويرى الباحث أن الاستجابة لهذه التغيّرات العالمية والإقليمية، والتي تزامنت مع تحول في المناخ السياسي الداخلي وإصلاحات هيكلية، توحي بأنّ تركيا أخذت تختبر مرحلة انتقالية في علاقاتها الإقليمية والدولية، وتعي قيادتها السياسية أنّ السياسة الدولية لا تعرف حدوداً لحركة الدول، والمهم فيها هو الإرادة والتصميم والهدف الواضح، والرؤية الثاقبة، والتوظيف الأمثل لعوامل القوة المتاحة، إلا ان هذه الدراسة لم تغطِّ ايضا العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية إلا بشكل جزئي وفي بعض الجوانب البسيطة.

دراسة (فوللر،2008)، " الجمهورية التركية الجديدة" 2008م، يتحدث الكتاب في هذه الدراسة عن مكانة تركيا ووضعيتها الجديدة في ظل متغيرات الداخل التركي والتحولات الإقليمية والدولية خلال السنوات الأخيرة، وتاريخ تركيا السياسي الكبير إلا أن الكاتب لم يغطِّ جوانب كثيرة في هذا الكتاب، حيث ركز على الواقع السياسي لتركيا منذ النشأة ولغاية عام 2008م، ولم يغطِّ جوانب حالة الدراسة المقصودة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية.

دراسة (النعيمي،2012)، "التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية"، حيث استعرضت هذه الدراسة البنية السياسية للنظام التركي الحالي الذي تمثله حكومة "حزب العدالة والتنمية" والتي وفّرت عبر تجربتها الأولى من 2002-2007م، أسساً داخلية قوية لممارسة دور إقليمي مهم وفاعل في المنطقة، وهو ما يؤشر بوضوح إلى وجود توجهات جديدة في السياسة الخارجية التركية بأنها ذات مرجعية وطنية.

تطرقت الدراسة أيضاً إلى تحليل الإستراتيجية التي تبنتها حكومة "حزب العدالة والتنمية" في سياستها الخارجية، وهي إستراتيجية تبنتها، وانتهجتها حكومة "حزب العدالة والتنمية" منذ توليها السلطة، ومدى استجابتها للمتغيرات الإقليمية وكيف تفاعلت معها وماهية الأدوار والوساطات التي مارستها في الأزمات الإقليمية من خلال إطلاع تركيا بدور المبادر في حل الأزمات الإقليمية، حيث نجحت في انتهاج سياسة إقليمية معتدلة ومتوازنة أثمرت عن تعزيز علاقاتها الثنائية مع جميع دول المنطقة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية بما جعلها تمارس دور الوسيط من خلال دورها الذي يستند على سياسة تعدد الأبعاد، بما تمتلكه من القدرة على التواصل مع كل الأطراف في المنطقة الأمر الذي يعكس وزنها وتأثيرها الإقليمي من جهة، واستقلالية سياستها الخارجية في أغلب الأحيان عن التأثيرات الخارجية وخصوصا الأمريكية منها في بعض القضايا ومنها:

1. تطورات الأوضاع في العراق.
2. الوساطة بين سوريا وإسرائيل.
3. الأزمة الفلسطينية والحوار مع فتح وحماس.
4. الأزمة اللبنانية.
5. البرنامج النووي الإيراني.
6. الحرب الجورجية- الروسية في القوقاز.

دراسة (آراس ومجموعة من الباحثين، 2012)، "التحول التركي تجاه المنطقة العربية"، حيث استعرضت هذه الدراسة الأهمية التاريخية في العلاقات العربية-التركية والتي ساهمت في توجيه النظر إلى تركيا من قبل العالم العربي وانتظار دور فاعل من تركيا تجاه المنطقة العربية، وخاصة منذ وصول "حزب العدالة والتنمية" ذي الجذور الإسلامية إلى سدة الحكم عام 2002 م، بزعامة رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان"، ووجود شخصية "أحمد داوود أوغلو" وزيرا للخارجية حيث تشهد تركيا منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحاضر تحولا بارزاً وقوياُ في سياستها الخارجية تجاه الأحداث التي تمر بها المناطق المجاورة لتركيا عموماً ومنطقة الشرق الأوسط خصوصاً وعلى رأسها المنطقة

العربية، بقضيتها الفلسطينية وتحولاتها السياسية خلال العام 2011 م عقب الثورات الشعبية العربية، وإسقاط الأنظمة الدكتاتورية، وتعرض الدراسة أيضا موقف تركيا من الثورات العربية والمستجدات على المنطقة العربية من خلال التحول في سياستها الخارجية والتأثير الداخلي التركي على صانعي القرار السياسي في تركيا.

دراسة (النعيمي، 2007)، " تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام"، هدفت هذه الدراسة إلى استعراض مسيرة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1963-2006) م، وكذلك رصد المواقف المتبادلة بين الطرفين، من خلال محاولة استشراف الآفاق والتوقعات المحتملة لتأثير انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يبدو أن العلاقات بين تركيا وأوروبا تقترب من منعطف جديد، وان طريقة التعامل عندها ستترك تأثيراً عميقاً في تعامل تركيا مع العالم الخارجي، وخصوصا الدول المجاورة لها، وقد تعرض الباحث لموقف الولايات المتحدة الامريكية من هذا الانضمام، والتي بدورها دفعت نحو هذا الاتجاه لأنه يحقق أغراضاً ومصالح سياسية للولايات المتحدة الامريكية بصورة خاصة، والدول الأوروبية بصورة عامة، كونها تنتمي إلى حلف شمال الأطلسي(الناتو).

لقد توصلت الدراسة إلى أن المواقف الأمريكية لم تفتر في توجه انضمام تركيا رغم وجود بعض العقبات أحياناً والتي تعترض العلاقات التركية - الأمريكية، لكون المصالح تفرض على الولايات المتحدة الامريكية القفز فوق كل العقبات، إضافة إلى ذلك أن تركيا بدورها لديها من المرونة مما يجعلها تقترب من المواقف الأمريكية، لأنها تحقق من وراء ذلك مصالحها، كما أن تركيا تستثمر موقعها الاستراتيجي وموقعها بالنسبة للمنطقة العربية التي كانت بالأمس ولايات تابعة للإمبراطورية العثمانية لجماعة الدول الأوروبية في سبيل تحقيق أهدافها الأخرى من خلال جهات أخرى.

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة تناولها وضع العلاقات التركية منذ وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة، وذلك من خلال نظرة تحليلية

لفترة حكم "حزب العدالة والتنمية" في مجال وضع العلاقات الخارجية، وعدم استمرارية هذه الحقبة مع السياسة الخارجية التقليدية الحريصة المبنية على أساس من الحفاظ على الوضع القائم والتي تم إتباعها منذ تأسيس الجمهورية، ذلك أن المركبات الداخلية الأساسية في وضع العلاقات الخارجية لتركيا، كالمعطيات الجغرافية، والتجربة التاريخية، والخلفية الفكرية، واللاعبين على حلبة تشكيل العلاقات الخارجية لتركيا كل تلك العناصر ظلت ثابتة إلا أن العلاقات التركية في العقد الأخير قد شهدت الكثير من التطورات الداخلية التي أخلت بالتوازن الذي كان قائما بين تلك المركبات، مما ساعد على تكوين علاقات خارجية مختلفة في ظل حكم "حزب العدالة والتنمية"وقد يكون شرح هذه التطورات بطريقة شاملة ومنتظمة أقدر على بيان الأبعاد الداخلية في السياسة الخارجية التركية.

دراسة(أمين،2011)، "**الولايات المتحدة الأمريكية، أعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط**"، إذ هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على فاعلين أساسيين، احدهما يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها لاعباً دولياً تفرد خلال العقدين الماضيين في إدارة ملفات التأزم في مناطق التوتر العالمي، ومتابعة التحول الحاصل في رؤية الإدارة الأمريكية الحالية للوسائل التي ينبغي توظيفها لإعادة تعريف علاقاتها ببلدان المنطقة من ناحية، وتحصيل المصالحة من ناحية ثانية.

أما العامل الثاني فهو تركيا باعتبارها لاعباً إقليمياً مهما يمر بمرحلة تحول حاسمة في تاريخ علاقته بالمنطقة والعالم معا، حيث أن تركيا تعيد من خلال نخبها السياسية الجديدة، تعريف نفسها ومصالحها ودورها في الفضاء الشرق أوسطي، إذ أن تركيا التي يخطط لها "حزب العدالة والتنمية" لتكون قوة دولية عبر بوابة القيادة الإقليمية ومن خلال توظيف الإمكانات الذاتية والموضوعية التي تعينها على تحقيق هذا الهدف.

تشير هذه الدراسة إلى أن كلا الفاعلين الدولي والإقليمي يحتاجان إلى بعضهما البعض في تحقيق طيفاً واسعاً من المصالح المرتبطة برؤية كل منهما والموضوعية للمنطقة وتقليص هامش المشاكل والصعوبات التي تعترض سبيل

ذلك، ولكنهما يعانيان وبشدة من مواجهة ضغوط التباين في المواقف إزاء الأزمات التي حفلت بها سنوات ما بعد الحرب الباردة، فـي منطقـة الشـرق الأوسـط، وعززتها السياسات المتشنجة لإدارة الرئيس الأمريكي السـابق "جـورج بـوش الابن"، وإفراطها في استخدام القوة كوسيلة مفضلة في التعامل مع مشاكل المنطقة وأزماتها ومبالغتها في تجاهل أدوار الحلفاء الإقليميين ومصالحهم ومـا يمكـن أن يقدموه لها في هذا المجال، حيث أن الفاعلين الأمريكي والتركي بحاجة ماسة إلى قراءة متأنية لمصالحهما المشتركة وما يمكن أن يؤديه كل منهما للآخر، ومراجعة سجل العلاقة القريبة بينهما لتجاوز نقاط الخلاف التي زادت من شقة التباعد خلال المرحلة الماضية في إطار عملية واسعة لإعادة تفعيل علاقة التحالف القائم أصـلا بينهما في بنية حلف شمال الاطلسي(الناتو) منذ عام 1952م، وهو التاريخ الـذي شهد العضوية الكاملة لتركيا في هذا الحلف.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

إن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة في أنها تعالج العلاقات التركية-الأمريكية في ظل عهد "حزب العدالة والتنمية" وعوامل تأثيره في صعود السياسة التركية الخارجية بشكل عام، والعلاقات التركيـة- الأمريكيـة بشـكل خـاص، وخصوصاُ في الجوانب السياسية، والاقتصادية، والعسكرية بصورة مباشرة خلال فترة الدراسة، وما أحدثته أيديولوجية "حزب العدالة والتنمية" من تغير على الساحة التركية، وانعكاس ذلك على العلاقات التركية- الأمريكية كون الولايات المتحـدة الامريكية تخشى من اسلمة القيادات والشعوب على اعتبار أن التوجهات الإسلامية في نظر القيادة الأمريكية مبعثا للإرهاب الذي هي في حالة حرب معه، مما جعل هذه الدراسة أكثر شمولا وتكاملا، مما يسهل وضع تصور على مستقبل العلاقـات التركية - الأمريكية بما يضمن أهداف كلا البلدين.

الفصل الثالث

لمحة تاريخية عن العلاقات التركية – الأمريكية

1.3 التطور التاريخي للعلاقات التركية - الأمريكية

تعود الجذور التاريخية للعلاقات التركية- الأمريكية بعد إعلان الرئيس الأمريكي "جيمس مونرو" عام 1823م، بتبني الولايات المتحدة الامريكية توجهات جديدة في العلاقات مع الإمبراطورية العثمانية قائمة على دبلوماسية قوامها مهمة انتشار البضائع الأمريكية في الأسواق العثمانية، ففي عام 1824م كانت بداية العلاقات التركية- الأمريكية، إذ أصبح نشاط الدبلوماسيين الأمريكيين واضحاً على الصعيد التركي في الجانب الاقتصادي، بعد أن أدركت الولايات المتحدة الامريكية مكانة الإمبراطورية العثمانية في الشرق باعتبارها مفتاح تستطيع المرور من خلاله إلى الشرق، حيث وجهت الولايات المتحدة الامريكية بعثةً إلى "اسطنبول" لتوقيع أول معاهدة تجارية أمريكية- عثمانية، وقّع عليها بتاريخ 7 أيار 1830م، وبذلك دخلت الولايات المتحدة الامريكية لأول مرة نظام الامتيازات الأجنبية مع الدولة العثمانية (الغالبي،2002).

في ضوء هذه المعاهدة تطورت العلاقات العثمانية- التركية وازداد النشاط الأمريكي في المنطقة، تلي هذه المعاهدة عدة معاهدات كمعاهدة حق التجنس، ومعاهدة تبادل المدانين والمجرمين في عام 1874م، وفي مستهل خمسينيات القرن التاسع عشر، حاول الأمريكيين الحصول على ميناء" اينوس" من الدولة العثمانية في مقابل تقديم مساعدات عسكرية ومالية، إلا أن تلك الجهود لم تثمر في الحصول على موافقة الدولة العثمانية على ذلك، وخلال هذه الفترة أبدت الولايات المتحدة الامريكية اهتماماً كبيراً بانحلال الدولة العثمانية وضعفها (الجبري،2012).

دخلت العلاقات التركية- الأمريكية مرحلة جديدة وذلك منذ نشوب الحرب العالمية الأولى 1914م، إذ تميز موقف البلدين في بداية الحرب بالحياد، حيث تغير موقف الولايات المتحدة الامريكية وأعلنت الحرب على ألمانيا عام 1917م، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية لم تعلن الحرب على الدولة العثمانية على الرغم

من انضمام تركيا إلى جانب ألمانيا، وقد كان وراء ذلك عدة أسباب منها رغبة الولايات المتحدة الامريكية في الحفاظ على مصالحها في الإمبراطورية العثمانية، إضافة إلى عدم رغبتها أيضا في توسيع رقعة الحرب لتعم الشرق الأوسط، ولقد أنهت معاهدة" لوزان" عام 1923م الامتيازات الأجنبية بشكل نهائي بعد انهيار الدولة العثمانية، إذ أدركت الدول الكبرى انه ليس من الممكن فرضها على الدولة التركية الجديدة (الغالبي،2002).

في ضوء التطور الذي جاء بناءً على تغير النظام الذي كان قائما في تركيا، بالإعلان عن قيام الجمهورية التركية في 29 تشرين الأول 1923م، إذ استمرت العلاقات التركية- الأمريكية، وتعاملت الولايات المتحدة الامريكية مع الدولة التركية الجديدة بصيغة مختلفة عن المرحلة السابقة في ظل النظام الإمبراطوري العثماني، إذ تعززت أهمية تركيا خصوصاً بعد سعي الاتحاد السوفيتي للسيطرة على مضيق البوسفور، فضلا عن سعي الولايات المتحدة الامريكية إلى إنهاء العمل باتفاقية عام 1925م، الخاصة بالصداقة وعدم الاعتداء بين تركيا والاتحاد السوفيتي، وقد استغلت الولايات المتحدة الامريكية التخوف التركي من روسيا لتحقيق ذلك، لهذا كانت الولايات المتحدة الامريكية تسعى إلى جعل تركيا حصناً متقدماً لها، عن طريق عقد اتفاقيات جديدة حصلت من خلالها على معاملة تفضيلية في مجال التجارة البينية، وقد تطورت التجارة بين البلدين، وجاء هذا التطور باتفاقية التجارة المتكافأة عام 1939م، والتي هدفت تجاه زيادة الصادرات الأمريكية إلى تركيا، هذا وقد سارت العلاقات السياسية جنباً إلى جنب مع العلاقات الاقتصادية، عندما قامت الولايات المتحدة الامريكية في عام 1943م على فك عزلة تركيا الخارجية مما سهّل على تركيا دخول هيئة الأمم المتحدة عام 1945م (كيسنجر،2002).

لقد أضحت الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية تتجه نحو تحقيق الهيمنة على العالم، وكان الرئيس الأمريكي الأسبق" هاري ترومان" قد أعلن رسميا أن هدفه هو الهيمنة على العالم، إذ احتلت تركيا مكاناً بارزاً في الإستراتيجية الأمريكية، وزادت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية

رسوخاً بعد الحرب العالمية الثانية، كونها بنيت على المصالح المتبادلة وحاجة كل طرف للآخر وفق الظروف التي شكلت عاملاً مهماً لهذا التقارب، ذلك أن التحالف قد تم بين دولة كبيرة من حيث الإمكانيات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وبين الدولة التركية التي تفتقر لمثل تلك الإمكانيات التي تملكها الولايات المتحدة الامريكية، إلا في أهمية الموقع الجغرافي المتميز الذي يمكنها من خلاله مساعدة الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق أهدافها الإستراتيجية المختلفة، لذا فأن تحالفهما الوثيق قد جاء بناءً على تصور تبناه الطرفان بسبب الحاجة المتبادلة بين الدولتين، وان تأثرت العلاقات بينهما سلباً في بعض الأحيان بسبب الظروف الدولية السائدة، وارتباط كل منهما بالمتغيرات السياسية على الساحة الدولية، وحاجة الولايات المتحدة الامريكية إلى إيجاد نوع من التوازن بين مختلف الأطراف التي ترتبط بعلاقات معها سواءً من داخل حلف شمال الأطلسي أم من خارجه، الأمر الذي اثر سلباً على العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية، لا سيما عندما يتعلق ببعض الدول المهمة وفق الرؤيا الأمريكية مع تزايد اهتمامها أيضا بمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي (هوفسبيان،1985).

بحسب " مبدأ ترومان " كانت الولايات المتحدة الامريكية تعتبر الشرق الأوسط منطقة أولية للمنافسة السوفيتية الأمريكية، وفي هذا الإطار عقدت الحكومة التركية العزم على مقاومة الضغط السوفيتي، بعد إدراكها انه لا يمكنها الوقوف بمفردها دون الحصول على مساعدة الولايات المتحدة الامريكية، بعد ما اتضح للأتراك أن الاعتماد على التحالف مع بريطانيا غير كافٍ لمواجهة الخطر السوفيتي، وهكذا نجحت الدبلوماسية التركية في كسب حليف قوي إلى جانبها كالولايات المتحدة الامريكية، وإذا كان الموقف التركي قد جاء بهذا الشكل، فإن الموقف الأمريكي جاء متطابقاً تماماً للموقف التركي بعد أن اتضحت أهمية تركيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الامريكية وخاصة فيما يتعلق بمواجهة التغلغل الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي حدا بالطرفين التركي والأمريكي إلى توسيع سلسلة من الاتفاقيات الثنائية حصلت بموجبها تركيا على المزيد من

المعونات الاقتصادية والعسكرية، إذ قامت الولايات المتحدة الامريكية في عام 1947م بتقديم الدعم العسكري، والاقتصادي لتركيا لفترة طويلة مقابل الضغوطات التي تتعرض لها تركيا من الاتحاد السوفيتي السابق (النعيمي،1979).

في 12 تموز 1947م، وبموجب مبدأ "ترومان" تم التوقيع على اتفاقية المعونة العسكرية بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية، وكذلك في نفس الشهر وقعت تركيا على عقود مع شركتين أمريكيتيين هما(شركة ويستكهاوس، وشركة جي وايت)، وتم تعين الخبراء الأمريكان كمستشارين في مؤسسات سكك الحديد، والنقل البحري، والتلغراف، والتلفون، وفي ربيع عام 1948م تسلمت تركيا من الولايات المتحدة الامريكية عدد من السفن الحربية ومن بينها غواصات طويلة المدى وسرب من الطائرات المقاتلة(بحيري،1999).

وبهدف تعزيز التعاون الاقتصادي عقدت تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية التعاون الاقتصادي في 4 تموز 1948م، وقد هدفت هذه الاتفاقيات إلى تعزيز وتقوية المؤسسات العسكرية والاقتصادية التركية، برغم أن هذه الاتفاقيات قد فرضت قيودا على السيادة التركية إلا أن العلاقات استمرت بين البلدين، وأطّرت تجاه دخول تركيا في حلف شمال الأطلسي (النعيمي،1981).

بدأ الإطار الهيكلي للعلاقات التركية – الأمريكية عندما انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي(الناتو) في 18 شباط عام 1952م، بالرغم من أنها من دول البحر الأبيض المتوسط وليس لها اتصال بالمحيط الأطلسي، إلا انه كان الهدف من ذلك إبعاد تركيا عن الخطر الشيوعي الذي يتهددها آنذاك، إضافةً إلى أن تركيا مثّلت قيمةً إستراتيجية مهمة بالنسبة للحلف لامتلاكها موقعا حيويا على البحر الأبيض المتوسط وحدوداً طويلة مع الاتحاد السوفيتي، برغم الاعتراضات على قبول انضمام تركيا للحلف من الدول الاسكندنافية ويمكن إجمال هذه الاعتراضات بما يلي(نشابة،1977):

1. أن تركيا تعد من الدول الآسيوية ومن أقطار البحر الأبيض المتوسط جغرافيا، مع خط صغير لها مع أوروبا، كما انه لا توجد صلة وصل بين تركيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي.

2. إن انضمام تركيا إلى الحلف يحمل الأعضاء الآخرين أعباءً اقتصادية إضافية هائلة منها إعادة تسليح وتجهيز تركيا، فضلا عن إيجاد مبررات لإحداث صدام مع الاتحاد السوفيتي السابق قد يجرها إلى الحرب معه، مما يدفع بالتالي إلى توسيع التزامات الحلف.
3. أن السيادة التركية يمكن ضمانها عن طريق تشكيل حلف يضم دول البحر الابيض المتوسط أو عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية .
4. عدم وجود قواسم مشتركة بين تركيا والدول الاسكندنافية، كما لم يرتبط الطرفين بأية مصلحة متبادلة.
5. تخشى الدول الاسكندنافية التورط في حرب الشرق الأوسط في الوقت الذي لا توجد لها إلا مصلحة يسيرة لهذه الدول في هذه المنطقة.

ان هذه الاعتراضات لم تتوافق الإستراتيجية الأمريكية مع هذه الطروحات التي أبداها أعضاء الحلف إلا أن الإستراتيجية الأمريكية كانت تقتضي بأن تجعل من تركيا عضواً رئيساً في حلف شمال الاطلسي وفق الرؤية الأمريكية حيث أن تركيا آخر مراكز المراقبة والانطلاق نحو الاتحاد السوفيتي السابق ، ومن جانب آخر أرادت الولايات المتحدة الامريكية أن تشعر تركيا بالاطمئنان والأمان من الخطر السوفيتي الذي يهدد استقلالها وسيادتها، الأمر الذي يجعلها تدرك أن قوة عظمى تقف ورائها، إضافةً إلى أن الرؤية الأمريكية من ضم تركيا إلى الحلف هو بمثابة تعزيز قوة الجناح الجنوبي لحلف اشمال الاطلسي(الشاوي،2009).

لقد أدى التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العسكري فضلاً عن التحالفات التي أعقبت الحرب الباردة إلى قيام علاقة عسكرية بين الدولتين، وقد عمل الحلف بشكل وثيق على مواجهة الاتحاد السوفييتي السابق الذي كان واحدا من التحديات المشتركة، حيث شكلت الشيوعية السوفيتية تهديداً مشتركاً بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وتركيا على حد سواء، وقد لعبت الأخيرة دوراً مهماً،حيث كانت تركيا هي مرتكز إستراتيجية الاحتواء الغربية ضد الاتحاد السوفييتي السابق خلال عقود الحرب الباردة، وعلى الرغم من هذه العلاقة حدثت

بعض الأزمات الدبلوماسية بين الدولتين كأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962م، وذلك جرّاء طلب الولايات المتحدة الامريكية من الاتحاد السوفيتي السابق سحب صواريخه من كوبا مقابل سحب الولايات المتحدة الامريكية صواريخها من تركيا، وايضا بدا لتركيا أن أهميتها بدأت تقل وذلك بعد الأزمة القبرصية عام 1964م والتدخل التركي العسكري في قبرص عام 1974م، إلا أن هذه الأزمات لم تؤثر على طبيعة العلاقات الإستراتيجية بينهما، وذلك يعود لأهمية منهما تجاه الآخر في مرحلة الحرب الباردة مما دفع تجاه توتر العلاقات التركية- الأمريكية، بعد فرض الكونغرس الأمريكي حظرا على بيع الأسلحة الأمريكية لتركيا، بغية الدفع تجاه إرغام تركيا لتقديم تنازلات فيما يخص قضية قبرص تحول إلى قانون يبدأ سريانه اعتبارا من شباط 1975م، إلا أن الجانب التركي قام رداً على ذلك بإغلاق القواعد الأمريكية، وإلغاء معاهدة التعاون الدفاعي التركية- الأمريكية والتي كانت قد أبرمت في 3 تموز1969م، والذهاب نحو تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (باكير، 2009).

وعندما تدهورت الأوضاع الأمنية في تركيا فيما بين عامي 1979-1980م، اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية أن عدم السيطرة على الأوضاع الداخلية في تركيا، يشكل تهديدا على مصالحها الإستراتيجية وان هذه الأوضاع في تركيا تعتبر بالنسبة لها كارثة إستراتيجية، وكذلك بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، لذلك قامت الولايات المتحدة الامريكية بالعمل تجاه تنشيط سياستها عن طريق عقد معاهدة دفاع مشترك مع تركيا خارج نطاق حلف شمال الأطلسي في آذار 1980م، حفاظاً على مصالحها الإستراتيجية، وإعادة الأهمية الإستراتيجية لتركيا، وخصوصا بعد تغيير نظام الحكم في إيران في شباط 1979م، وقيام ثورة ذات طابع إيديولوجي، وتحول العلاقات من حالة التبعية في عهد "الشاه محمد رضا بهلوي"، إلى حالة عدائية في ظل الثورة الإيرانية، إذ تطلعت الولايات المتحدة الامريكية إلى تركيا كحليف استراتيجي قريب من إيران بحكم الجوار الجغرافي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تجد من تركيا العون، فأخذت العلاقات التركية- الأمريكية فترة من الفتور في الظاهر، إلا انها لم تخفَ تطلعات تركيا

نحو الغرب بعدما اتضح لها الخط السياسي الإيديولوجي للثـورة الإيرانيـة، فـي ضوء تخوف تركيا من الهلال الشيعي الذي يعزلها عن محيطها العربي وعمقهـا السني، وأيضا التخوف من تعاظم القوة الإيرانية تجاه المنطقـة العربيـة، والتـي تعتبرها تركيا أيضا منطقة مصالح لها (الغريري، 2010).

ترتبط تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بشبكة من العلاقـات المختلفـة، ولهذه العلاقات بمختلف أوجهها تأثيراتها في المعادلات السياسية والأمنية لمنطقـة الشرق الأوسط، وتتمثل أهم دوافع تركيا لتعزيز علاقاتها مع الولايـات المتحـدة الأمريكية في اعتبارات الأمن التركي، ولا سيما فيما يتعلق بالهـاجس الروسـي، ورغبة الحكومة التركية في الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية غربيـة بشروط تفضيلية، ومحاولة تأمين الدعم الأمريكي المتواصـل لإنجـاح مسـاعيها الرامية إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، والمحافظـة علـى التـوازن إزاء حـل مشكلاتها مع اليونان، فضلا عن تطلعاتها إلى النفوذ ولعب دور إقليمي (تركماني، 2010).

لقد ساهمت حرب الخليج 1990-1991م، في تعظيم دور تركيا الإقليمي من خلال مشاركتها الفاعلة إلى جانب قوات التحالف ضد العـراق، حيـث وضـعت قواعدها الجوية تحت تصرف قوات التحالف لضرب العراق، إذ بعد انتهاء الحرب اتخذت القوات الأمريكية والبريطانية من المطارات التركية قاعـدة لهـا، وذلـك لمتابعة وتطبيق حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه،مما ساهم هذا الأمر فـي إعادة أهمية تركيا العسكرية والإستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية والغـرب، إذ أن هذا الموقف في حرب الخليج الثانية أعطى لها مجال وأهمية فـي منطقـة الشرق الأوسط لتفعيل دورها الإقليمي (الحريري،2007).

منذ نهاية الحرب الباردة راجت أطروحات عديدة بشأن تراجع الأهمية الإستراتيجية لتركيا، خاصة من المنظور الغربي، وذلك عطفاً على انتهاء التهديد الشيوعي وعدم الحاجة لسياسة"سد المنافذ" التي وفرت لها دوراً مهما طيلة الحرب الباردة، بيد أن التاريخ أثبت لاحقاً عدم صحة هذه الأطروحات، فعلى سبيل المثال كانت هناك فرص اقتصادية جديدة، وأهداف مشتركة لتركيا في قطاع الطاقة،

خاصة في منطقة آسيا الوسطى، تلك التي خضعت لسيادة الاتحاد السوفييتي، إلا أن تركيا لم تستغل هذه الفرص، وذلك على الرغم من أنها خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم قد مرت بأزمات اقتصادية وسياسية، فقد استمرت في تعاونها مع حلفائها في حلف شمال الأطلسي، وبعد عام 2000م بدأت تركيا تتعافى من مشكلاتها السياسية والاقتصادية وبدأت في تحديد مصالحها وفقاً لمصالحها (الغريري،2010).

أدرك الأتراك طبيعة التغيرات المتسارعة في البيئة الدولية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وكذلك مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول 2001م، وما فرضته من أدوار جديدة للقوى التقليدية، ومنها تركيا، إذ لعب المحدد التركي دورا هاما في العلاقات بين واشنطن وأنقره، إذ ذهبت الولايات المتحدة الامريكية للتأكيد على دعم الموقف التركي من حزب العمال الكردستاني باعتباره منظمة إرهابية، وكذلك دعم الولايات المتحدة الامريكية قرار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي في ضوء التزام تركيا بإجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفرضها شروط الانضمام، وفي هذا الاتجاه قامت تركيا بخطوات في سبيل تطبيع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع عدد من الدول التي تحتفظ بإرث عدائي تجاهها، كاليونان وقبرص، فضلا عن تبعات القضية الأرمنية، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الامريكية إلى الإشادة بهذه الخطوات وقامت بمطالبة الاتحاد الأوروبي مرارا بإعادة النظر في مسألة انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي (عبد الصادق،2003).

تستغل تركيا من أجل ذلك أهمية موقعها الاستراتيجي والتي لم تتلاشَ مع انحسار النفوذ السوفيتي، بل تضاعفت في أعقاب الحرب الباردة، ولا سيما فيما يتعلق بالشرق الأوسط، مما عزز مساعي تركيا الرامية إلى توظيف مدخلاتها الاقتصادية وعناصر قدرتها وعلاقاتها الإقليمية، بما يوفر لها فرصة أكبر لأداء أدوار مباشرة في إطار المشروعات الإقليمية المحتملة في الشرق الأوسط، أو في إطار أهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بوجه عام (فوللر، 2008).

لقد حققت تركيا قفزات ضخمة طفرية في سياساتها الداخلية والخارجية، بفضل نجاحها في إرساء الديمقراطية إلى حد كبير، مما جعلها تدرك مصالحها الشخصية وتعمل على تحقيقها وفق إستراتيجية مستقلة، تتنافس أحيانا مع سياسات واشنطن، وأنها أضحت تشعر بالانزعاج من تدخلات الولايات المتحدة الامريكية في العالم الإسلامي، ولا سيما عندما تتصادم مصالح أنقرة ومبادراتها مع الأهداف الأمريكية، إذ لعب متغيرين أساسيين دوراً فاعلاً في إعادة تشكيل العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعدأحداث 11أيلول2001م (العناني،2012):

أولا: استئثار أول حزب إسلامي بالسلطة في تركيا، "حزب العدالة والتنمية" في عام 2002م.

ثانيا: قرار الولايات المتحدة بغزو العراق في آذار 2003م، والذي رفض البرلمان التركي تقديم التسهيلات لتنفيذه، وهو ما وضع علامات استفهام كثيرة حول مستقبل العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وبشكل خاص فقد ازدادت أهمية تركيا بعد وصول إدارة "بوش الابن" إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000م، وتعد هذه الإدارة من أكثر الإدارات تشددا وتطرفا وقد تبنت إستراتيجية الهيمنة إذ عملت على تحويلها إلى واقع ملموس، إذ ازدادت تطرفا وتشبثا بإستراتيجية وفكرة الهيمنة ما بعد أحداث 11أيلول2001م، وجراء ذلك ازدادت أهمية تركيا ودورها المحوري في الإستراتيجية الأمريكية(العناني،2012).

انّ التطورات المتمثلة في وجود إدارة أمريكية متشددة في البيت الأبيض ووقوع أحداث 11أيلول2001م، وتولي "حزب العدالة والتنمية" مقاليد السلطة في أنقرة، خلقت هذه التطورات نوعا من التأثر والتأثير المتبادل بين الطرفين، فإدارة " بوش الابن" تدرك تمام الإدراك حاجتها إلى التعاون والتنسيق مع حلفائها وأصدقائها في تنفيذ مشروعها للهيمنة والذي تم تدشينه بانطلاق ما سمي بالحرب على الإرهاب، وعلى أية حال فلقد كانت تركيا من أوائل الدول التي أعلنت إدانتها وشجبها لهجمات11أيلول2001، وعبرت عن تضامنها مع الولايات المتحدة

الأمريكية، ولم تتردد في الاشتراك في المخطط الاستراتيجي الأمريكي والانضمام إلى التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الامريكية لمحاربة ما وصفته " بالإرهاب الدولي"، إذ كانت أولى مهام هذا التحالف هو التدخل العسكري في أفغانستان لإسقاط نظام طالبان، وضرب تنظيم القاعدة، المسؤول عن هجمات 11 ايلول 2001، وقد شاركت تركيا في هذا التحالف وكانت القوات التركية أولى الوحدات العسكرية التي وصلت إلى ارض أفغانستان(النعيمي،2009).

انّ رؤية واشنطن أن دولا مثل إيران وسوريا وحلفائها حزب الله، وحماس أنها تمثل تحدياً للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، قوبلت هذه الرؤية من قبل أنقرة بأن لا مصلحة لها في معاداة هذه الأطراف بل لا بد من التواصل معها، واحترام مصالحها وقدراتها في حل قضايا المنطقة، إذ أبدت حكومة "العدالة والتنمية" انفتاحاً على إيران وسوريا وحزب الله وحماس، فضلاً عن سعي انقرة في لعب دور مباشر بين دمشق وتل أبيب (اوغلو،2010).

2.3 نشأة وتطور "حزب العدالة والتنمية"

لقد كان الإسلام والإسلاميون السلاح الأقوى في يد "مصطفى كمال أتاتورك" في حربه القوى الاستعمارية التي احتلت الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى اثر هزيمة الدولة العثمانية، إلا أن هذه الإستراتيجية سرعان ما تحولت إلى العكس إذ أصبح الإسلاميون يشكلون الهدف الأول في حرب "مصطفى كمال أتاتورك" من مناهضيه وأعدائه في الداخل بعد إعلان الجمهورية التركية عام 1923 بتهمة التمرد على النظام الجمهوري العلماني الجديد وعلى اثر ذلك شهدت الساحة السياسية التركية سلسلة من التوترات والاحتقان بين الإسلاميين والنظام العلماني الذي يشكل المؤسسة العسكرية رأس حربته (مراد،1996).

لقد تبلورت في هذا الصراع ظاهرة الإسلام السياسي في الحياة السياسية التركية عبر مراحل،حيث شهدت الفترة بين عامي 1950 و1960م، نهوضاً جديداً للتيار الإسلامي عندما كانت أنقرة في حال تحالف عضوي مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تجد خيراً من الإسلام لمواجهة الخطر الشيوعي الذي

كان متمثلاً في الاتحاد السوفيتي وحلفائه الشرقيين، وساهم هذا التساهل مع الإسلاميين في تنامي العديد من المنظمات والجمعيات الإسلامية، الأمر الذي أزعج العسكر وذهب بهم إلى التدخل في أيار 1960م، لوضع حد نهائي لهذا المد الذي قالوا أنه سيشكل خطراً على النظام العلماني (هلال،2011).

ثم جاء عقد الثمانينيات من القرن الماضي حيث شهدت الحركة الإسلامية تبلوراً جديدا نتيجة التطورات الدولية التي شهدتها المنطقة والمتمثلة بقيام الثورة الإسلامية في إيران ودخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان، الأمر الذي دفع واشنطن للتدخل مرة أخرى ومطالبتها أنقرة استخدام الإسلام كسلاح لمواجهة هذه التطورات لاسيما بعد وصول" تورغوت اوزال" ذي الميول الإسلامية إلى السلطة عام 1983م، مهدت هذه الظروف للزعيم الإسلامي "نجم الدين اربكان" للفوز في انتخابات كانون الأول 1995م، ليصبح أول رئيس وزراء إسلامي يتسلم السلطة ديمقراطياً في بلد كتركيا(الطحان،2006).

انّ هذا الأمر دفع بدوره إلى انقلاب العسكر وللمرة الثالثة ولكن على الإسلاميين هده المرة الإطاحة من وراء الستار في "نجم الدين اربكان" عام 1997م، وحزبه "الرفاه" عام 1998م، وبمبادرة من "التوسياد Tusiad" المؤسسة الاقتصادية السياسية التي تتجمع فيها خيوط مراكز القوى بما فيها العسكرية والاقتصادية والإعلامية،حيث نشرت تقريرا يتضمن تحذيراً شديداً للمؤسسات العلمانية في البلد، حيث جاء في هذا التقرير إن "حزب الرفاه" حصل في انتخابات كانون الأول 1995م على نسبة 21.3%، وفي انتخابات بلدية فرعية تمت بعدها حصل على 33%، وإذا تمت هذه الانتخابات القادمة فسيأخذ نسبة أعلى تتيح له تعديل الدستور وإنهاء النظام العلماني، وهي بالضبط النقاط التي حملها العسكر في لقاء مجلس الأمن القومي في 28 شباط 1997م، وهذا ما كان واضحا من تسلسل الأحداث بعد الانقلاب من محاكمة صورية وإسقاط الحكومة، وحل الحزب، وإغلاق المؤسسات والمدارس الإسلامية (نور الدين، 2003).

في ظل هذه التطورات التي اتسمت بتصاعد حدة الاحتقان والتوتر بين الإسلاميين والنظام العلماني بزعامة المؤسسة العسكرية التي اتهمت الإسلاميين

بالسعي لتغيير طبيعة النظام وأسلمت مؤسساته بالانقلاب على الفلسفة الأتاتوركية، ولد "حزب العدالة والتنمية" الذي اخذ هذا الإرث يلاحقه الشكوك بأن هذا الحـزب الجديد ينظر إليه بأنه امتداد عملي لتيار"نجم الدين اربكان" لـذلك فقـد اعتمـدت قيادات الحزب أساليب جديدة في العمل تحول دون مواجه مع النظـام وطبيعتـه المتجذرة وعدم إعطاء المبررات لتكرار أحداث شباط 1997م(هلال،2011).

وفي ضوء حل "حزب الرفاه"، ومنع كل من "نجم الدين أربكان" و "رجب طيب أردوغان" و "قازان" وغيرهم من زعماء التيار الإسلامي من العمل في السياسـة، أو الوضع في السجن، بدأت حرب الاستئصال التي شنها النظـام الكمـالي علـى التيار الإسلامي(سيدر، 2010).

وعلى اثر إغلاق "حزب الرفاه" لجأوا إلى تشكيل "حزب الفضيلة"، والذي يعتبر امتداداً "لحزب الرفاه" المحظور، ولم يستمر طويلا نتيجة الملاحقات والمضـايقات المستمرة للأحزاب الإسلامية الأصولية، والتي تعد مخالفة للثوابت العلمانيـة فـي تركيا،ويعد هذا السبب الرئيس الذي أطاح بحكم "نجم الدين أربكان" الذي أصـر على تطبيق السياسة الأصولية دون أن يراعي الظروف الداخلية في تركيا مـابين العلمانية وسيطرة الجيش، الذي يعتبر امتداده علمانيـاً، حيـث اسـتمرت الحيـاة السياسية في تركيا على هذا المنوال منـذ أن أسس"مصـطفى كمـال أتـاتورك" الجمهورية التركية وبعد أن انفصـلت وتخلـت عـن الخلافـة الإسـلامية،وفي 22حزيران عام 2001م، جاء دور "حزب الفضيلة الإسلامي"، ففي هـذا اليـوم أصدرت المحكمة الدستورية العليا في تركيا قراراً بحل هـذا الحـزب (سـيدر، 2010).

بعد حل "حزب الفضيلة" انشق برلمانيو الحزب إلى جنـاحين، جنـاح قـام بتشكيل حزب أسموه "حزب السعادة" برئاسة "رجائي كوتان"، والجناح الثاني الذي أدى إلى تأسيس "حزب العدالة والتنمية" في 14 أب 2001م، بقيادة "رجب طيـب أردوغان" واعتبر أن حزبه ليس وريثا لحزب إسلامي بقدر ما هو وريث الحـزب الليبرالي، وهو "حزب العدالة والتنمية" الذي كان يتزعمه "عدنان منـدريس" فمـن

طروحات وأفكار هذا الحزب أكد زعماء "حزب العدالة والتنمية" أنهـم سيسـتقون أفكارهم وإستراتيجياتهم الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية(بووانو،2005).

وبصرف النظر عن عدم تقديم الحزب لنفسه كوريـث "لحـزب الفضـيلة" أو "الرفاه" فإنه لم يكن من السهل تجاهل ملامح ربط الرأي العام فيما بين الأحـزاب الثلاثة، وبعد ذلك ظهر "حزب العدالة والتنمية" على الساحة التركية مبينا أهدافـه وبرامجه ليخوض أول انتخابات برلمانية له في 3 تشـرين الثـاني2002م، وقـد أسفرت الانتخابات عن فوز "حزب العدالة والتنمية" بأغلبية أصـوات النـاخبين، حيث حصل وحده على 34% من إجمالي الأصوات ليحظى ب 363 مقعـداً فـي البرلمان التركي البالغ إجمالي عدد مقاعده 550 مقعداً، وليضـمن بـذلك تفـرده بتشكيل الحكومة التركية في سابقة هي الأولى من نوعها في البلاد التي اعتـادت على الحكومات الائتلافية بسبب عدم تمكن حزب واحد من الحصول على مثل هذه الأغلبية، وفى المرتبة الثانية جاء "حزب الشعب الجمهوري" الذي كان "مصـطفى كمال أتاتورك" قد أسسه، حيث حصل بزعامة اليساري "دينز بايكال" على 19.3% من الأصوات ليحظى بذلك ب 79 مقعدا في البرلمان الذي سيضم في عضـويته هذه المرة تسعة أعضاء مستقلين، أما باقي الأحزاب المشاركة في الانتخابات فلـم يحظَ أي منها ولو بمقعد واحد في البرلمان بعدما أخفقت جميعها في الحصول على نسبة 10% من أصوات الناخبين التي حددها الدستور كشرط للتمثيل الحزبي فـي البرلمان التركي(عبدالفتاح،2003).

في آب 2001م قدم السيد "رجب طيب اردوغان" الـرئيس السـابق لبلديـة اسطنبول طلبا للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه اسم "حـزب العدالـة والتنميـة" ضمت الهيأة التأسيسية للحزب 13 امرأة من بينهن 4 محجبات، ومـنهن مطربـة وممثلة وطبيبة ومعلمة، إضافة إلى العديد من شخصيات "حزب الفضيلة" الذي تـم حظره وفئة أخرى جاءَت من أحزاب قومية وعلمانية(الطحان،2006).

منذ وصول "حزب العدالة والتنمية" ذي الجذور الإسلامية إلـى السـلطة فـي خريف عام 2002م، بدأ المشهد التركي يتغير داخليـاً وخارجيـاً، حيـث انفـرد بالسلطة حكومة وبرلمانا وذلك للمرة الأولى، إذ أن سلطة "حزب العدالة والتنميـة"

لم تكن مجرد تغيير في الجهة الحاكمة، فقد حمل الحزب مشروعا أتاح لتركيا أن تكون طرفاً مؤثراً على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ كان العنوان الأوروبي وبدء المفاوضات للعضوية في الاتحاد الأوروبي هو التوجه الأبرز دولياً، حيث أن سياسة تعدد المحاور إلي انتهجها الحزب في سياسته الخارجية أيضا على الصعيد الإقليمي خاصة كان لها تأثيرات ايجابية في علاقات تركيا في إقامة أوسع شبكة علاقات إقليمية مع الدول العربية والإسلامية دون استثناء(حسنين،2004).

لقد مثّل "حزب العدالة والتنمية" مرحلة متقدمة في تاريخ الأحزاب السياسية التركية ذات التوجه الإسلامي، وحركة تفهم لقواعد ومتطلبات بناء حركة سياسية تركية تعمل بالتوازي على خطي البعد الإسلامي وتوجهات المجتمع التركي، ليشكل بذلك حلقة التوازن بين البعد الإسلامي لجذور المجتمع والثقافة والتوجه العلماني للحياة العامة، وليعبر عن نفسه بكونه حزب تركي محافظ يحترم التقاليد وهوية المجتمع، ويعمل لصالح أفراد المجتمع كافة بغية النهوض بتركيا دولةً ومجتمعاً(العناني،2012).

يمثل عام 2002م التاريخ الأكثر مركزية في وعي مؤسسي وقادة "حزب العدالة والتنمية"، فهو العام الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها الحزب الذي لم يمضِ على تأسيسه أكثر من عام واحد فوزاً ساحقاً، وحملت هذه الانتخابات ونتائجها أبعاداً شديدة التأثير في مستقبل "حزب العدالة والتنمية"، ونظام الحكم والمؤسسات الحاكمة في الدولة التركية، وتركيبة الحياة الحزبية في الساحة التركية، إذ خرجت شخصيات سياسية وأحزاب كثيرة من ساحة الفعل السياسي "كحزب الحركة القومية" و "حزب الوطن الأم" و "الطريق المستقيم" و "حزب السعادة"، كما أعادت الانتخابات البرلمانية عام 2007م تأكيد رسوخ وقوة الحركة المجتمعية والسياسية "لحزب العدالة والتنمية"، ونهجه وإصلاحاته في الحكم، بعد محاولات المؤسسة العسكرية التأثير في انتخابات رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس "أحمد نجدت سيزر" في أيار من العام نفسه، ومع نجاح "حزب العدالة والتنمية" في التعامل مع مسألة انتخاب رئيس الجمهورية وفوز مرشح

الحزب "عبد الله غول" بثقة البرلمان التركي الذي أعيد في انتخابات دورته لعام 2007م تأكد تجذر الحزب في الحياة العامة والسياسية في تركيا(سيدر، 2010).

لقد كان هنالك إعادة لطرح تجذر قوة التيار الشعبي "لحزب العدالة والتنمية" في كل استحقاق انتخابي على مستوى البلديات والانتخابات البرلمانية، إضافةً إلى الانتخابات الرئاسية التي جرت على مستوى عموم الجمهورية التركية باقتراعٍ مباشر من الشعب وليس من البرلمان كما سبق، وتشكل أية انتخاباتٍ في تركيا فرصة لكل أطراف اللعبة السياسية في تركيا لتأكيد أو تحسين التصاقها بالمجتمع وكسب تأييده، الأمر الذي نجح فيه "حزب العدالة والتنمية" على مدى اثنتي عشرة سنة منذ دخوله الحياة السياسية عام 2002م، ويواجه "حزب العدالة والتنمية" تحديات متعددة تتعلق ببنية وطبيعة توزع القوى السياسية في تركيا وشكل التحالفات الإقليمية والدولية مع بعض قوى المعارضة التركية، ومراكز الثقل الاقتصادي أو الإعلامي، إضافة إلى كل ذلك تركيبة نظام الحكم بحد ذاته والتي أدخلت عليها تعديلات دستورية جوهرية، لكنها ما تزال تؤثر في توجهات العدالة والتنمية وقدرته على تحقيق الاستقرار في منظومة الحكومة الداخلية في الجمهورية التركية(اوغلو،2010).

3.3 منطلقات "حزب العدالة والتنمية"

لا بد أن نلقي الضوء هنا على أهم مبادئ ومنطلقات "حزب العدالة والتنمية" حيث ترجع قيادات وكوادر "حزب العدالة والتنمية" في استلهامها الفكري إلى الخلفية الإسلامية المعتدلة، وأن ما حصل مع "نجم الدين أربكان" وتشبثه بالإسلامية الأصولية دفعت قادة "حزب العدالة والتنمية" إلى انتهاج آلية أخرى تسير بها إلى بر الأمان، وبدا هذا واضحا في خطاب "رجب طيب أردوغان" الأول، والذي لم يتحدث فيه عن الإسلام، ولم يتحدث فيه عن السياسة الاتاتوركية، وهذا دليل على التزام الحياد في السياسة الجديدة، وعدد "رجب طيب أردوغان" رئيس الحزب الذي انتخب بالإجماع، المبادئ التي سيدافع عنها "حزب العدالة والتنمية" وهي (بووانو، 2005):

1. مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية، ودولة الحقوق الاجتماعية.
2. مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع، وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.
3. مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد.
4. مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.
5. أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية.

وفي إطار موقف الحزب من العلمانية والإسلام فقد أكد "رجب طيب أردوغان" على ان العلمانية مبدأ أساسي للحرية والسلم الاجتماعي، كما أكد على مرجعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والى جانب ذلك أكد "عبدالله غول" الرجل الثاني في الحزب في مقابلة له مع جريدة ستار في14 تموز 2001 إذ قال: "جميع الأحزاب في تركيا هي أحزاب قادة، كلامهم في جميع القضايا نهائي، ولا مكان في هذه الأحزاب للديمقراطية، أما حزبنا فالأمر مختلف والقرار يتخذه الجميع"، أما إسلامية هذا الحزب، فقادته يعرفون أنفسهم بأنهم حزب محافظ ديمقراطي أو (المحافظين الديمقراطيين)، وهو حزب مشكل من ثلاثة تيارات رئيسة، التيار الأقوى فيهم وصاحب المبادرة هو التيار الإسلامي المنشق عن حركة "نجم الدين أربكان"، والتيار الثاني هو التيار القومي المنشق عن "حزب الحركة القومية" و التيار الثالث هو التيار العلماني الليبرالي المنشق عن أحزاب علمانية مختلفة وما يجمع هذه التيارات الثلاث هو الرفض غير المعلن لقدسية الإيديولوجية الكمالية وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي، ويتضح هذا من خلال تركيز الحزب على عملية الإصلاح السياسي والعمل على تجذير الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية، وتفعيل مفهوم دولة المؤسسات العسكرية على القرار السياسي(نور الدين،2003).

وقد أضاف مستشار رئيس الوزراء التركي "أحمد داود أوغلو" خمسة أسس ومبادئ تعبر عن رؤية وفلسفة "حزب العدالة والتنمية" في التعامل مع الظروف والمتغيرات المحيطة به وهي (الخماش، 2010):

1. الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا ومواجهة الأخطار الأمنية التي تهددها.
2. حل المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا.
3. سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى السياسية والمناطق الحيوية في العالم.
4. تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية، فتركيا ليست جسرا يتم العبور عليه بين الشرق والغرب، بل هي مركز المنطقة، وتتفاعل مع جيرانها إقليميا ودوليا.
5. الانتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة مع عدد كبير من المسؤولين على مختلف المستويات في دول العالم المختلفة.

لقد جاء "حزب العدالة والتنمية" بإستراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار وهي (نور الدين،2006):

1. الخلفية الإسلامية لمعظم كوادر وقيادات الحزب.
2. انتهاء الثنائية القطبية، والتفرد الأمريكي في السيطرة على العالم.
3. أحداث11أيلول2001م، ورفع واشنطن لشعار الحرب على الإرهاب الإسلامي.
4. احتلال العراق لاحقا.

أن المركّبات الداخلية الأساسية في وضع العلاقات الخارجية لتركيا، كالمعطيات الجغرافية والتجربة التاريخية والخلفية الفكرية واللاعبين على حلبة تشكيل العلاقات الخارجية لتركيا – كل تلك العناصر ظلت ثابتة إلا أن العلاقات التركية في العقد الأخير قد شهدت الكثير من التطورات الداخلية التي أخلت بالتوازن الذي كان قائما بين تلك المركبات، مما ساعد على تكوين علاقات خارجية مختلفة في ظل حكم "حزب العدالة والتنمية"وقد يكون شرح هذه التطورات بطريقة شاملة

ومنتظمة أقدر على بيان الأبعاد الداخلية للاستمرارية أو عدم الاســـتمرارية فـــي السياسة الخارجية التركية(نور الدين،2006).

الفصل الرابع
محددات ومرتكزات العلاقات التركية – الأمريكية

1.4 مرتكزات العلاقات التركية- الأمريكية في ظل حكومة "العدالة والتنمية"

لقد سعت الدولة التركية في ظل حكومة "العدالة والتنمية" إلى تأطير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من المصالح المشتركة بينهما، وليس كدولة متعهدة تقديم خدمات لها، لذلك برزت تصدعات في السياسة الخارجية أخذت في الظهور بين الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" والرئيس الحالي "باراك أوباما" وتركيا في عهد "حكومة العدالة والتنمية"؛ حيث كان لكل منهما وجهات نظر مختلفة بشأن النهج الأمثل في حل المشكلات والقضايا الإقليمية(آراس، 2012).

إن رؤية "حزب العدالة والتنمية" لهوية تركيا ومصالحها الوطنية وبشكل يأخذ في الاعتبار التغيرات في البيئتين الإقليمية والدولية، لا تقطع السياسة الإقليمية التركية الجديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية كحليف دولي وإستراتيجي، حتى ولو تصادمت معها في بعض القضايا، ومثل انتخاب "باراك أوباما" رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام 2009م فرصةً كبيرةً أمام أنقره لتمتين شراكة إستراتيجية مع واشنطن تمتد خلال القرن الحادي والعشرين نظراً إلى حاجة كل من الطرفين للاخر ولكن وفق قواعد لعب مغايرة تسمح لتركيا بهامش أكبر للمناورة الإقليمية، يعد البروفيسور "أحمد داود أوغلو" وزير الخارجية والمنظّر الأساسي للسياسة الإقليمية التركية الجديدة، وهو مؤلف كتاب "العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، الذي يُعدّ الأساس لفهم المرتكزات الانطلاقية لرؤية تركيا لنفسها ولجوارها ومن ثم تقديرها لدورها القادم، بعد رؤيته المعمقة لوضعية بلاده في السياستين الإقليمية والدولية يريد "أحمد داود اوغلو" لتركيا أن تتخطى دور الدولة الحاجزة لطموحات موسكو طيلة الحرب الباردة أو حتى الدولة الجسرية بين الشرق والغرب لتصل إلى الدولة ذات العمق الإستراتيجي (اوغلو، 2010).

وفق هذا المقتضى توظف السياسة التركية تحت حكم "حزب العدالة والتنمية" الموروثات التاريخية والجغرافية لتركيا بشكل مثالي، بطريقة تتجاوز العوائق التي حالت دون تبلور سياسة إقليمية تركية فعالة في الماضي، والعوامل الجيواقتصادية، والجيوثقافية، والجيوسياسية، في إطار إعادة تحليل البناء الجيوسياسي لتركيا من جديد إذ إن ثمة سياسات متباينة يمكن لتركيا انتهاجها في الشرق الأوسط، أولها الابتعاد التام عن الشرق الأوسط ومشكلاته، والثانية هي تطوير سياسات متناغمة مع سياسات معسكر دولي ما، كسياستها خلال الحرب الباردة، انطلاقاً من تجنب تحمل مخاطر المبادرة منفردة في المنطقة، أما السياسة الثالثة فتقوم على النظر إلى الشرق الأوسط من خلال مقاربة تركية خالصة مركزها أنقره، من الواضح أن تركيا اختارت السياسة الثالثة (آراس، 2012).

2.4 العامل الجغرافي

يمكن القول إن البعد الجيوستراتيجي لتركيا يعد أول ميزة لها في علاقاتها الدولية، وتشغل تركيا ما يسمى بمنطقة آسيا الصغرى، ولها امتدادات في قارة أوروبا، حيث تقع عند الطرف الشمالي الشرقي للبحر المتوسط جنوب شرق أوروبا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط في الجنوب، وعلى البحر الأسود في الشمال، وعلى بحر ايجة في الغرب، تجاورها اليونان وبلغاريا غرباً، وروسيا وأوكرانيا شمالا عبر البحر الأسود، وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وإيران شرقاً، وسوريا والعراق جنوباً، ويفصل الجزء الأوروبي عن جزئها الآسيوي "مضيق وبحر مرمره، و"مضيق الدردنيل" البوسفور" الذي يربط البحرين المتوسط والأسود الذي يربط بين بحر مرمره وبحر ايجة، ويعد مضيقا "البوسفور" و"الدردنيل" من المضايق ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى إذ تعتبر تركيا احد أقطار الشرق الأوسط إذ تقع جنوب غرب قارة آسيا، وتبلغ المساحة الكلية لتركيا (783.562)كيلو متر مربع منها مساحة (13.930) كيلو متر مربع من المياه، وهي في المقارنة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من حيث المساحة، فتركيا أكبر بقليل من مساحة ولاية تكساس الأمريكية فإجمالي مساحة الولايات المتحدة

الامريكية تبلغ (9.83) مليون كيلو متر مربع، أما طوال الحدود التركية البريـــة فيبلغ (2648) كيلو متر مع الدول المجاورة لها وهي كما يلي (اوزباي،2011):

1. أرمينيا 268كم
2. أذربيجان 9كم
3. بلغاريا 240كم
4. جورجيا 252كم
5. اليونان 206كم
6. إيران 499كم
7. العراق 352كم
8. سوريا 822كم

أما المصادر الطبيعية فتركيا تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية أهمها : الفحم، والحديد الخام، والنحاس، والكروم، والزئبق، والذهب، والباريت، والانتيمونيا، و"اليورات" احد أملاح حمض اليوريك، والكبريت، والحجر الجيري، والرخام، والطاقة المائية، والأراضي الزراعية، وان استغلال الأرض كما يلي(البريت، 2012):

1. أراضي زراعية 29.81%.
2. محاصيل دائمة3.39%.
3. أغراض أخرى 66.8%.
4. أما الأراضي المروية فتبلغ 52.150 كيلومترمربع.

ومن أهم المحاصيل الزراعية في تركيا، القطن، والشاي، والتبغ، والزيتون، والعنب، والحمضيات، والفاكهة، والخضروات، والقمح، والشعير، وهي من اكبر منتجي البندق في العالم، ويعتبر "سهل قونيه" مستودع الحبوب في تركيا فقد حطم الرقم القياسي في انتاج الحبوب للخمسين سنة الأخيرة حيث زاد إنتاج بعض المناطق بنسبة 50%، وقد تم حصاد 3.15.000 ملايين طن من القمح و966 ألف طن من الشعير، وتحتل تركيا المرتبة السابعة في زراعتها عالمياً، وايضا المرتبة السابعة في العالم والأولى في أوروبا من ناحية كثرة المياه

الجوفية، ويخضع مناخ تركيا لمؤثرات المناخ المتوسطي، ونماذجه المختلفة، وتعد الأنحاء الساحلية والجبلية أكثر أمطاراً ورطوبةً جوية، وأما الأقاليم الداخلية فهي ذات هطول سنوي لا يزيد على 550 مم، وحرارتها الصيفية عالية، وفروق حرارتها كبيرة، ويغلب المناخ المتوسطي بصيفه الحار والجاف، وبشتائه البارد المطير، وتراوح متوسطات الحرارة في الشتاء بين 2-4 درجات و10 درجات مئوية، وتتميز طبيعة تركيا بتنوع تضاريسها من انهار وبحيرات وهضاب، وكما تحوي العديد من السلاسل الجبلية ومنها ذو قمم شاهقة، وهي من الناحية الجيولوجية جزء من حزام جبال الألب الكبير الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى جبال هيمالايا(اوزباي، 2011).

لقد أثرت التغيرات الدولية على كل البلدان دون استثناء وعلى توجه سياساتها الخارجية، إلا أن هناك تفاوتاً في درجة التأثير بين بلد واخر بحسب انخراطه في النظام الدولي وتحالفاته مع أقطابه، وكذلك على خلفية الموقع الجغرافي للبلد المعني وأهميته الجيوسياسية، وبهذا المعنى تعد تركيا من الدول الأكثر حساسية تجاه تأثيرات التغيرات الدولية على سياستها الإقليمية والخارجية، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة موقعها الجغرافي على مفترق الطرق بين الشرق والغرب، وإطلالاتها المتنوعة على شرق البحر الابيض المتوسط، والبلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط (النعيمي،2011).

ان الموقع الجغرافي المتميز لتركيا، والذي رغم أنه يشكل رافعة لتركيا، ما يجعل لها مكانة جيوستراتيجية، بيد أنه في الوقت ذاته فرض عليها قيوداً، لذلك فإن تحقيق مصالح تركيا وتلبية احتياجاتها من الطاقة قد تتعرض لتحديات، وبخاصة أن تركيا إحدى الدول المستوردة للنفط والغاز، وهي لا تملك إلا القليل من الوسائل الخاصة اللازمة لتحقيق مصالحها تجاه آسيا الوسطى وبحر قزوين، فنجاح سياستها هنا يتوقف في المقام الأول على الدعم السياسي من قبل واشنطن، وعدم استفزاز السياسة الروسية، والحفاظ على سياسة متوازنة، ويفرض هذا النمط المعقد والمتشابك من علاقات الطاقة عملية موازنة بالغة الدقة من جانب تركيا، وأن لا تأخذ صفة الثنائية، بل صفة التعددية على الأنماط السياسية والاقتصادية في

تفاعلاتها مع الدول ذات الصلة بعلاقات الطاقة، ومتسقة مع المصـــالح السياســـية والاقتصادية لحلفائها الأمريكيين، والأوروبيين، وهذا يتطلب القدرة على الالتـــزام بمبادئ الموازنةوالمسالك المتعددة (اوزباي، 2011).

ان تأثير الدور الحاسم للجغرافيا السياسية التركية تقع في موقع جيوبوليتكي غير مريح، ومثقل بالتناقضات، وتحت ضغط جيرانها، لذا تتعدد اتجاهاتها، وعليه يتضح أن الجوار الإقليمي يلعب دورا بالغا تجاه آمال الأتراك التنموية، مما يتطلب الانفتاح السياسي والاقتصادي على هذا الجوار الضاغط، الذي يمثل مجالا حيوياً لنمو علاقاتها الاقتصادية، وبخاصة تجاه المنطقة العربية، وإيران، وأسيا الوسطى (عكاشة، 2013).

وبخصوص الدائرة الجغرافية الأخرى والمهمة لتركيا، أي الشرق الأوســط، إذ تعد هذه المنطقة مهمة استراتيجيا واقتصاديا، وجاذبة للدول الكبرى وخصوصـــا الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتبط مصالحها الحيوية بهذه المنطقـــة وتتعـــدد مصالحها، والدور التركي هنا مرتبط بعدم استفزاز مصالح هـــذه الـــدول، فمـــن الملاحظ مثلا أن تركيا تؤكد في كل تحركاتها على أن دورها لـــن يكـــون علـــى حساب أحد، بمعنى أن الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، وتكالب مصالح الـــدول الكبرى على المنطقة فضلا عن وجود إسرائيل، القلعة الغربية واللاعب الـــرئيس، كل ذلك يكبّل من حرية الحركة التركية، ويكبح من الذهاب بعيدا عن سياسة الدول الكبرى وبالتحديد واشنطن، فمن الملاحظ مثلاً أن تركيا ظلت حريصـــة علـــى ألا تمس تداعيات أزمة "أسطول الحرية" جوهر العلاقات الإسرائيلية –التركية، ويدرك الأتراك أن معالجة المشكلات الاقتصادية تتطلب مساعدة الدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية ومن خلال المؤسسات المالية الدوليـــة يـــدفعها إلـــى الاستمرار بالروابط الدفاعية مع واشنطن وحلفائها الغربيين من خلال حلف شمال الاطلسي، لأنه كلما تعرضت تركيا لتحديات أمنية زاد من ارتباطهـــا بواشـــنطن والاستمرار في التحالف الغربي، والعكس صحيح، وبالتالي فإن العلاقات التركية-الأمريكية كانت تتوسع كلما وجد الطرفان ضرورة لتوسع مفهوم الأمـــن ليشـــمل قضايا السياسة والاقتصاد والثقافة، فضلا عن الاحتلال الأمريكي للعراق الذي دفع

الأتراك للاهتمام بالشأن العراقي لما يتصل ذلك بوضع الأكراد، وأزمة البرنامج النووي الإيراني، وهكذا يتبين لنا كيف لعبت الجغرافيا السياسية لتركيا دوراً في المبادئ التي يسير عليها "حزب العدالة والتنمية" في تسيير دفة السياسة الخارجية لبلاده (النعيمي،2011).

3.4 النظام السياسي

صنّف نظام الحكم في تركيا على أنه نظام برلماني نظراً لانتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان، وتكليف الحزب الذي حاز أكثر المقاعد النيابية تشكيل مجلس الوزراء، إلا انه بعد إقرار التعديل الدستوري الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب، وهنا لا بد من توضيح بعض النقاط، فنظام الحكم في الجمهورية التركية يعد نظاما خليطا من النظام البرلماني والرئاسي، وبغض النظر عن البنية القانونية والجدل في طبيعة وشكل نظام الحكم في تركيا، نظراً لتطورات المشهد الدستوري التركي منذ عام 2003م حتى الآن بعد التعديلات المتعددة على دستور الجمهورية التركية الذي أقرّ عام 1982م والمعمول به حالياً، وإن النظام السياسي التركي يفرز استقراراً عندما تهيمن عليه حكومة حزب واحد، أما فيما يتعلق بصلاحيات وتشكيل كل سلطة من السلطات الرسمية الثلاث فهي كما يلي (اوزباي، 2011):

1. السلطة التشريعية

خوّل الدستور التركي لمجلس الأمة التركي (البرلمان) الذي يتم انتخاب أعضاؤُه من قبل الشعب مباشرة كل أربع سنوات مهام السلطة التشريعية (آراس،2012).

2. السلطة التنفيذية

ما يميز السلطة التنفيذية في تركيا هو أنها ثنائية البنية، وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية، فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي، يتم حاليا انتخاب الرئيس باقتراعٍ شعبي عام بعد أن كان يتم

التصويت على الرئيس من قبل البرلمان، ومدة الولاية الحالية خمس سنوات يمكن أن تجدد لمرة واحدة فقط، وقد أدى هذا التعديل الدستوري إلى إضفاء مزيد من القوة الشعبية لمنصب رئيس الجمهورية نتيجة تصويت الشعب على اختياره، وهو بذلك يمتلك قاعدة شعبية كبيرة نتيجة حصوله على نسبة الأغلبية من أصوات الناخبين الأتراك في خطوة تشير إلى مدى قوته بوصفه شخصاً إذا ما نظرنا إلى تاريخ نتائج الانتخابات النيابية التي لم يحصل فيها أي حزب حتى "العدالة والتنمية" على نسبة 51% من أصوات الناخبين الأتراك (البريت، 2012).

3. السلطة القضائية

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي، ويستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، إذ تم تأسيس السلطة القضائية وفقًا لمبادئ استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم، ويعمل القضاة بشكل مستقل، فهم يحكمون وفقًا لقناعتهم الشخصية واستنادًا إلى أحكام الدستور والقانون والنظام القانوني، ويجب أن تنصاع الجهات التشريعية والتنفيذية لأحكام المحاكم ولا يمكنها تغيير أو تأخير تطبيق هذه الأحكام وبشكل عملي، تبنّى الدستور النظام القضائي ثلاثي الجهات وتبعًا لذلك انقسم النظام القضائي إلى القضاء الإداري والقضاء القانوني والقضاء الخاص (آراس، 2012).

ان النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا شكل أهمية سياسية في تفعيل السياسة الخارجية لكلاهما، وقد شكل هذا المحور بالنسبة لتركيا أهمية سياسية، حيث تتكون نخبة الدولة التركية أساسا من مؤسسة بيروقراطية محترفة تمثل مبادئ كمالية حريصة في السياسة الخارجية، وهمها الأول هو الحفاظ على الوحدة الوطنية والعلمانية، أما نخبة الحكومة فهي ليست متأهبة كنخبة الدولة وتعكس مواقف مختلفة لهويات متعددة في المجالات الأيديولوجية والسياسية وفي البعد الاجتماعي والسياسي والإقليمي والثقافي والديني، وهى مرتبطة بشدة بمفاهيم محددة تتعلق بتاريخ البلاد وأهميتها الجغرافية ودورها الدولي، والأخطار التي تتهدد أمنها، وبانتخابات عام 2002م التي منحت "حزب العدالة والتنمية"تأييدا

كاسحا من جموع الشعب التركي للقيام بعملية تغيير سياسي فـــي الـــبلاد داخليـــاً وخارجياً، فقد بدأ ذلك التوازن في الميل لصالح النخبة الحاكمة التي تتبنى أولويات واتجاهات سياسية متباينة، وإن الطبيعة الازدواجية أضحت أشد قوة بانتقال السلطة بعيدا عن مؤسسة الدولة الكمالية التقليدية وذلك بإرادة شعبية، وفى مجال صـــناعة السياسة الخارجية فإن نتائج الانتخابات تمخضت عن إفساح مجال أكثـــر أتســـاعا للعمل السياسي أمام النخبة الحاكمة المعارضة للمؤسسة التقليدية للدولة برفعها إلى مرتبة اتخاذ القرارات حسب اختيارات تقوم هي بتحديدها، وبالتالي يمكن اعتبـــار ذلك إضفاء للديمقراطية على كيان السياسة الخارجية التركية ((النعيمي،2009).

وقد بينت ازدواجية المعايير العامة وتعدد تفسيرات مختلفة لمفهوم الأمن وصنع السياسة الخارجية وتحويل هذا المفهوم إلى أجندة سياسية للنخبة التي تصل للحكم عن طريق الانتخابات من ناحية، وبين محددات المصالح القومية من جانب الدولة من ناحية أخرى، هذه الازدواجية طبعت بطابعها تصرفات السياسة الخارجية التركية على الدوام، اما منذ وصول "حزب العدالة والتنمية"إلى الحكم بأغلبية لها وزنها في انتخابات عام 2002م، فإن ما تغير هو أن قوة تلك الازدواجية قد عبرت عن نفسها بطريقة أكثر شدة، فما تشهده تركيا اليوم هو شديد الاتصال بهذه الازدواجية ذات الطابع المستمر في السياسة التركية، وفى هذا السياق فإنه يمكن ملاحظة أن المحركات الداخلية في صنع السياسة الخارجية لتركيا لم يطرأ عليها تغيير كبير، فهي لا تزال تعبر بشكل ما عن الاستمرارية بنفس المعطيات السياسية والمؤسسية للموقع الجغرافي بين الغرب والشرق والشد والجذب في السلطة بين عناصر وضع السياسة الخارجية – الدولة والنخبة الحاكمة– والتي قد تتباين أو تتماثل مفاهيمها عن الجغرافيا والتاريخ والهوية القومية، وحدوث التغيير أو عدم حدوثه في السياسة الخارجية ما هو إلا نتاج للتفاعل والتوازن بين هذين العنصرين في إعادة تشكيل مبادئ وأسس السياسة الخارجية التركية(آراس، 2012).

4.4 العامل الاقتصادي:

يعتبر النظام المالي والسياسة المالية المحكمة يمثلان الركائز الأساسية التي تدعم برنامج تركيا الاقتصادي، وقد أسهما بصورة جوهرية في خفض معدلات التضخم، إلى جانب قوة الأداء التنموي، طبقت تركيا جدول أعمال شاملاً وبعيد المدى للإصلاحات الهيكلية، وقد حققت تركيا نجاحًا ملحوظًا، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى سرعتها في تطبيق التغييرات الهيكلية والمؤسسية، وبالفعل خطت تركيا خطوات واسعة نحو إعادة هيكلة قطاعها المالي إلى جانب وتحسين إدارة القطاع العام وبيئة التجارة بها، واستهدفت الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي تحسين كفاءَة القطاع المالي وقدرته على التكيف وترسيخ نظام التأمينات الاجتماعية ليقوم على أساس أقوى، ودعم هذه الإصلاحات أساسيات الاقتصاد الكلي للاقتصاد التركي(اوزباي، 2011).

لقد حققت السياسات الاقتصادية السليمة والإصلاحات الاقتصادية التركية في عهد "حزب العدالة والتنمية"، نتائجها المرجوة، حيث شهد الاقتصاد نموًا قويًا ومطردًا خلال الفترة من2002-2014م، بعد ان كان قبل استلام" حزب العدالة والتنمية" تحتل تركيا موقعا في الاقتصاد العالمي ما بين(60-70)، إلا انه وبفضل المضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بخطى ثابتة وانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي بنجاح، أصبح الاقتصاد التركي يحتل الموقع(16) في العالم وأصبح من أسرع الأنظمة الاقتصادية نموا في المنطقة بين عامي 2003 و2013م، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 180 % ليصل إلى 820 مليار دولار أمريكي، وحقق المتوسط السنوي لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبة 4.9 %، وانخفضت حصة الدين العام من 74 % من إجمالي الناتج المحلي إلى 36.6 % من إجمالي الناتج المحلي، وانخفض عجز الموازنة من 10 % من إجمالي الناتج المحلي إلى 1.2% من إجمالي الناتج المحلي، وأصبح الاقتصاد التركي أحد أسرع الأنظمة الاقتصادية الناشئة نموًا خلال 2002-2014م، ونظرا للنمو الثابت الذي شهده الاقتصاد التركي، فقد ارتفعت مستويات المعيشة بشكلٍ ملحوظ، وارتفع

ايضا نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مستوى 4.565 دولاراً أمريكياً في عام 2003م إلى 10.782 دولارًا أمريكياً في عام 2014م، وبفضل هذه السياسة المالية الحكيمة، استطاعت تركيا أن تخفض حصص ديونها، مما جعل اقتصادها أحد أفضل الأنظمة الاقتصادية الأوروبية فيما يتعلق بخفض الدين الحكومي (الحكومة التركية،2014).

مع تطور العَلاقات على المستوى السياسي والإستراتيجي، يعد المجال الاقتصادي الحلقة الأضعف في العلاقات التركية – الأمريكية، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين إلى 15 مليار دولار في عام 2010م، بالرغم من تعهد "باراك أوباما" في زيارته "لأنقرة" عام 2009م بدعم الروابط والاتفاقيات الاقتصادية الثنائية، والاتفاق على تشكيل لجنة اقتصادية على المستوى الوزاري عام 2010م، وتشكل نسبة 9.5% من إجمالي المعاملات التجارية لتركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية (فائق، 2012).

يسعى الجانبان إلى إقامة شراكة اقتصادية بينهما، وليس فقط زيادة قيمة التبادل التجاري، ومضاعفة الصادرات التركية إلى الولايات المتحدة الامريكية بحلول عام 2015، خاصةً مع دعم واشنطن لاستضافة تركيا لقمة ريادة الأعمال عام 2011م، وتشجيع القطاع الخاص التركي على الاستثمار في الولايات المتحدة الامريكية، ويعوّل المسؤولون الأمريكيون والأتراك على الجانب الاقتصادي للتقليل من مخاطر توتر العَلاقات بينهما، بخصوص قضايا سياسية وإستراتيجية، خاصة أن كلا منهما يحتاج الآخر في ظل التطورات التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، خاصةً في دول الثورات العربية، والانعكاسات التي ستؤول إليها الأوضاع في سوريا في المستقبل، وتأثير ذلك على المصالح الأمريكية في المنطقة(البريت، 2012).

بلغت قيمة الصادرات التركية من الصناعات العسكرية (267.779)مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2014م، محققة زيادة بنسبة 14%، مقارنةً بنفس الفترة من عام 2013م، والتي بلغت فيها قيمة الصادرات العسكرية (681.814) مليون دولار، بحسب الأرقام التي كشف عنها مجلس المصدرين

الأتراك، وتشير الأرقام إلى أن حجم الصادرات التركية في شهر حزيران 2014م بلغت (180) مليون دولارامريكي، بزيادة نسبتها 5.1% مقارنة بشهر حزيران من عام 2013م، والتي بلغ حجم الصادرات العسكرية فيها (171) مليون دولارامريكي، وتعتبر الولايات المتحدة الأميركية الوجهة الأولى للصادرات العسكرية التركية، والتي وصلت فيها قيمة الصادرات إلى (788. 297) مليون دولارامريكي، خلال النصف الأول من هذا العام محققة زيادة بنسبة 26% مقارنة بنفس الفترة من العام 2013م، ولقد حققت صادرات الصناعات العسكرية التركية ارتفاعاً بنسبة 19% خلال الشهور العشر الأولى من العام 2014م، مقارنةً بنفس الفترة الزمنية من عام 2013م، أما الإحصاءات الصادرة في هذا الشأن فقد أظهرت أن حجم مبيعات تركيا من الصناعات العسكرية الدفاعية والفضائية بلغت ملياراً و327 مليون دولار أمريكي، في الفترة من كانون ثاني وحتى تشرين اول 2014م، فيما بلغت ملياراً و116 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة من عام 2013م، وتصدّرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة المستوردين للصناعات العسكرية التركية خلال الشهور العشر الأولى من العام 2014م، حيث تجاوزت قيمتها 461 مليون دولارٍ أمريكي، محققةً بذلك زيادة بنسبة 14% مقارنة بالعام 2013م(تركيا بوست،2014).

5.4 العامل الديمُوغرافي

للعامل الديموغرافي دورا مؤثرا في تحديد مكانة الدولة وحجمها، حيث يوفر العدد السكاني الضخم للدولة أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناءً للقوة العسكرية، خاصةً إذا كان عدد السكان مرتبطا بتوافر الموارد الطبيعية، وتوافر القدرات التي تمكن من الاستفادة من هذا الحجم السكاني، ومن ثم فأن عدد السكان بحد ذاته قد لا يكون له تأثير ان لم يتحقق التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية للدولة، وبلغ عدد السكان في تركيا 77.695.904 مليون نسمة في 31كانون اول2014م، إذ يتزايد عدد السكان بنسبة 1.5% سنويا، ومتوسط الكثافة السكانية 101 شخصا لكل كيلو متر مربع، وتشكل الفئة العمرية 0–14 ما نسبته 26% من عدد السكان،

والفئة العمرية 15-67 ما نسبته 67% من عدد السكان، بينما كبار السن من السكان الذين تتراوح أعمارهم 65 عاما فما فوق فأنهم يشكلون ما نسبته 7% من عدد السكان، أما من حيث الدين فأن تركيا دولة علمانية إذ لا يوجد دين رسمي للدولة، ويؤمن الدستور التركي بحرية المعتقد والدين إذ يدين غالبية سكان تركيا بالإسلام، وتتراوح نسبة المسلمين في تركيا بين97-98% من السكان، وأن ما بين 85-90% منهم يتبعون الطائفة السنية، بينما يتبع ما بين 10-15% طائفة شيعة العلويون، كما يدين مابين 0.6-0.9% بالمسيحية، ويعتنق حوالي 0.04% اليهودية، أما الصفة التركيبية فتتضمن المجموعة العرقية التركية، إذ يشكل الأتراك من أصل تركي 75%، والأكراد 20%، والأرمن 0.7%، والقوقاز 2.3%، والعرب 2.2%، والفرس 0.9%، والاذربيجان 0.7%، من أجمالي عدد السكان في تركيا(تركيا بوست،2014).

6.4 العامل الأمني والعسكري:

بعد الحرب العالمية الثانية، انقسم العالم إلى قطبين رئيسيين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، وفي إطار سياسة الاحتواء، وسياسة الأحلاف حيث انقسم العالم ما بين حلفين، (حلف وارسو) والذي ضم الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا، وحلف شمال الأطلسي(الناتو) والذي ضم دول أوروبا الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وانضمت أيضا تركيا إلى حلف شمال الاطلسي في 18شباط1952م، وخلال التحولات السياسية، استمرت تركيا في لعب دور هام في التعاون الأوروبي الأطلسي، خلال الحرب الباردة إذ منذ انضمامها إلى حلف شمال الاطلسي لعبت تركيا دور الجناح الجنوبي في سياسة حلف "الناتو" في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق (اوزباي،2011).

وتعتبر العلاقات السياسية التركية- الأمريكية ذات أهداف ومبررات تخدم مصالح الطرفين انسجاما مع توجهات الدولتين في منطقة الشرق الأوسط وأوسط آسيا، وقد أسهم التوتر في العلاقات الأمريكية الروسية الناجم عن توسع حلف

شمال الاطلسي ورغبة الولايات المتحدة الامريكية بنشر درعها الصاروخي في التشيك وبولندا، في بلورة عقيدة عسكرية روسية جديدة، تتوافق مع رؤية سياسية وجيوبوليتكية لا تقل خطورة عن الرؤية الأمريكية التي تهدف لمحاصرة روسيا والصين، حيث تمكنت روسيا من تسليح إيران وتحويلها إلى مأزق أمريكي كما تمكنت مؤخرا من التقارب مع تركيا وتوقيع اتفاقات مهمة معها، فروسيا تتمدد جيوبوليتكيا بطريقة غير مباشرة وتمعن في محاصرة الولايات المتحدة الامريكية من خلال خلق بؤر ومراكز قادرة على تشتيت الجهود الأمريكية وزيادة كلفتها (عكاشة، 2013).

لقد أدى تعزيز العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الامريكية بخاصة، والغرب بشكل عام، إذ في شباط 1981م، دخلت حيز التنفيذ معاهدة الدفاع المشترك الموقعة في آذار1980م، والتي تضمنت التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك وإمداد تركيا بمعدات عسكرية من خلال الصفقات العسكرية مع وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ومبيعات الطائرات، وتبادل الملكيات الرأسمالية،ذلك ان مفهوم العلاقة الإستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية يتجسد بصورة واضحة في التعاون المستمر بين الطرفين، وهو يفرض بالضرورة اعتماد تركيا على ذلك التعاون، على الرغم من أن الصيغة التقليدية للمعونة العسكرية المقدمة إلى تركيا كما وردت في اتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي(DECA) لسنة 1980م، جرى العمل على تقليصها إلى مساعدات غير ذات شأن، إلا أن صفقات عسكرية لتجهيزات ومعدات عسكرية أمريكية حديثة للقوات المسلحة التركية إلى جانب توريدات تجارية لمنظومة الأسلحة ما زالت تشكل عنصرا مهما من عناصر الجهود التركية المبذولة لتحديث الجيش التركي،ولقد عكست المساعدات العسكرية لتركيا الأهمية الجيوستراتيجية المتجددة لها، كحاجز ضد عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وعنصر توازن تجاه المصالح الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى، والاستقرار في البلقان، بعد انتهاء حرب الخليج الثانية مباشرة، إذ وفي أطار برنامج نقل التجهيزات لحلف شمال الاطلسي، تم تجهيز تركيا بدبابات مقاتلة ، بالإضافة إلى طائرات هليوكوبتر طراز M-60، وطراز

ليوبارد، وعربات قتال مدرعة، وقطع مدفعية وأربعون طائرة مقاتلة طراز F-4، وطائرات هليوكوبتر مقاتلة طراز كوبرا وصواريخ ارض جو(تركيا بوست،2014).

أما المساعدات الأمنية الأمريكية لتركيا فكانت تعطى عبر برنامجين رئيسين وهما(اوزباي،2011):

1. برنامج الأموال العسكرية الخاصة، وهو برنامج إعانات مالية مباشرة لتصدير الأسلحة الأمريكية.
2. برنامج اعتمادات الدعم الاقتصادية، وهو برنامج ضخم للإعانات المالية المباشرة للهبات والقروض تم تخصيصها فقط للدول التي لديها ارتباطات أمنية خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية مثل تركيا ومصر وإسرائيل، وأكثرية الاعتمادات في هذا البرنامج تعطى على شكل هبات أو قروض نقدية تستخدم لتعويض كلف الأسلحة المشتراة من الولايات المتحدة الامريكية.
3. برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي للبنتاغون، وهو شكل عسكري آخر من الدعم الأمريكي للقوات المسلحة التركية.

قدمت معاهدة الدفاع المشترك الموقعه في آذار 1980 للولايات المتحدة الامريكية الحق في استخدام المنشآت العسكرية التركية، إذ سعت الولايات المتحدة الامريكية لإدخال تركيا في مخططاتها الإستراتيجية، إذ تجلى ذلك في مشروع "حرب النجوم"، في توقيع وثيقة سرية بتاريخ 9 تموز 1986م، حول عدد السراديب والإنفاق المخصصة لغايات تخزين الأسلحة النووية في تركيا، والتي قد وافقت عليها الحكومة التركية رسميا في 11 تموز 1986م، إذ ان هذه التحركات الأمريكية تأتي ضمن تحركات حلف شمال الاطلسي في محاولة لجر تركيا إلى برنامج الدفاع الاستراتيجي (أوسي،2011).

وارتأت السياسة الخارجية التركية بأن التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الامريكية يمكنها من تحقيق أهداف معينة وهي (اوزباي، 2011):

1. مواجهة الأنشطة الإسلامية في تركيا، وتقييد أنشطتها، بالاستفادة من الخبرة الأمريكية في هذا المجال، ويتيح لها قدراً من مقاومة الحركات الإسلامية الأصولية.
2. الحدّ من أنشطة حزب العمال الكردستاني، الذي ألحق خسائر فادحة بالمؤسسات التركية.
3. ممارسة الضغوطات على الدول المجاورة، في ظل تصاعد وتيرة العنف والصراع خاصة مع اليونان، إيران، روسيا، سوريا.
4. العمل على تطوير إمكانيات الجيش، ليكون أكثر قدرة على المواجهة والتصدي للمخاطر، وتسعى تركيا لأن يكون جيشها في طليعة الجيوش في منطقة الشرق الأوسط.
5. تفعيل الدور الإقليمي في المنطقة، وذلك بفضل ما تتمتع به من موقع إستراتيجي مهم، فإن الرؤية التركية ارتأت أن مساهمة الولايات المتحدة الامريكية في تحديث قواتها العسكرية سيجعلها لأن تساهم بفاعلية في المجال الإقليمي، وبدأت بالتنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة الإرهاب،وحزب الله اللبناني، وحزب العمال الكردستاني، وبالتالي فإن هذا التنسيق سيمكنها من حفظ توازنها الإستراتيجي، ومنع انتشار الأسلحة غير التقليدية.

لقد استطاعت تركيا تحقيق مكانة مهمة في السياسة الأمريكية، وهذه المكانة آخذة بالتطور عن طريق توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، أما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فإن الأهداف والمبررات لا تكاد تختلف كثيرا عن الأهداف التركية إذ ترمي إلى إيجاد أسواق رائجة للمنتجات العسكرية التركية، فهي تجد في تطوير مثل هذه العلاقات في توفير دخل مالي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، لأن تحديث الجيش التركي يعتبر ورقة تجارية رابحة(الحسن، 2010).

انّ نجاح "حزب العدالة والتنمية" قد شكل في تحويل المؤسسة العسكرية إلى جهازٍ يدار من قبل الحكومة، نجاحا سياسيا يؤشر على قدرة الحكومة على إدارة

البلاد، فأي تدخلٍ للجيش في السياسة يعبر عنه بالانقلابات أو التهديد به، مما دفع السياسيين لتبني مواقف تنبع من رغبات العسكر وتتوافق معها، ومن هنا فــإن أي انقلاب يندرج في سياق المسلك الطبيعي لتدخل قوة ما (الجيش)لوضع حد للفوضى السياسية والاجتماعية، وتتدرج في هذا السياق ثلاثة افتراضات لسلوك هذا المسلك الطبيعي، الافتراض الأول يتضمن وجود أزمة في انتقال السلطة وتغييــر البنــاء الاجتماعي والسياسي، والافتراض الثاني هو عدم وجود أية قوة أخرى باســتثناء الجيش قادرة على إحداث التغيير المطلوب، والافتراض الثالث هو قدرة ورغبــة قادة الجيش في إجراء التغيير الذي يريدونه، ومــن خــلال ذلــك يتضــح مــدى الاستقرار السياسي وقوة الحكومة والحزب الحاكم، وتأسيسها لشــكل أكثــر قــوة واستمرارية من لممارسة السياسية الديمقراطية بعد تحقيقها لمتطلبــات المجتمــع والدولة ما مكنها من الخروج من دائرة تأثير قادة الجيش فــي الحيــاة السياســية وتدخلهم المتكرر فيها (ويكيبيديا،2015).

في ضوء تراجع تأثير ودور الجيش في السياسة، برز الجــيش التركــي فــي الأعوام الأخيرة بوصفه قوة تحفظ مكتسبات الدولة وتدافع عنها لينتقل من دائــرة التجاذبات السياسية إلى رحابة الدور المحترف في حماية الدولة والمجتمع والعملية السياسية، بعد أن أقر البرلمان التركي تعديلا دستورياً مطلع عام 2014م، يحصر بموجبه مهمته في حماية البلد من الأخطار الخارجية فقــط، إذ صــنفت القــوات المسلحة التركية على أنها أكبر وأقوى جيش في منطقة الشرق الأوســط، وتحتــل المرتبة الثامنة عالمياً وفق تقديرات مركز" power fire" العالمي المتخصص فــي ترتيب الجيوش وقوة الدول العسكرية لعام 2014م، وتقسم القوات المسلحة التركية إلى(عكاشة، 2013):

1. القوات البرية (الجيش):

القوات البرية التركية هي الثانية من ناحية العدد في حلــف شــمال الأطلســي (الناتو) بعد الولايات المتحدة الامريكية، بتعداد يصل إلى 402.000 فرد عامل، إذ إن الخدمة العسكرية الإلزامية هي النظام المتبع في تركيا وتختلف مدة التجنيــد (من 6 إلى 15 شهر) باختلاف المستوى التعليمي للمجند.

ويقسم الجيش إلى 4 فيالق تتكون من ألوية مقاتلة، وتتضمن القوات البريـــة عـــدة إدارات وهي: رئاسة الأركان، والمشاة، وسلاح الفرسان، والمدرعات، وطيـــران الجيش (طيران عامودي)، كما تتضمن وحدات مساندة وهي: المدفعيـــة، الـــردع، الدفاع الجوي، الاستخبارات.

2. القوات البحرية:

القوات البحرية التركية تتكون من حوالي 249 قطعة بحرية عاملة هي:
(14 غواصة، 7 طرادات، 16 سفينة دورية، 17 فرقاطة، 10 سفن تـــدريب، 20 كاسحة ألغام، 2سفن نقل، 45 قطعة برمائية، 13 سفينة خزان،27 زورق ، 3 قاطرات، 75 طائرة بحرية)، وتضم حوالي 50.000 فرد عامل وتتبعها قوة من مشاة البحرية وحرس السواحل.

3. القوات الجوية:

القوات الجوية التركية هي ثالث أكبر قوة جوية في حلف شـــمال الاطلســـي بعد الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وتتكون من 755 طائرة عاملة و28 طائرة من دون طيار، ويتبع للقوات الجويـــة وحـــدة الاســـتطلاع الإلكترونـــي المحمولة جواً وتتكون من 4 طائرات إنذار مبكر من نوع بوينج 737 ووحدات الطائرات من دون طيار، وطائرات للتزود بالوقود جواً، تمكنت مـــن الـــدخول بوصفها شريكاً حيوياً في مشاريع تصنيع طائرات حديثة مثـــل الإيربـــاص A-400 المخصصة للنقل العسكري والطائرة المقاتلة الأميركية F-35، إذ أدخلت 116 طائرة من هذا النوع وكذلك تقوم بتصنيع الطائرة F-16 محلياً بترخيص من الولايات المتحدة الامريكية، وتجدر الإشارة إلى أن طـــائرات F-16 التـــي تستخدمها القوات الجوية المصرية مصنوعة في تركيا.

4. قوات الدرك:

تعمل بوصفها قوة شبه عسكرية مهمتها حفظ الأمـــن فـــي الأمـــاكن النائيـــة والحدود وتتبع لوزارة الداخلية في أوقات السلم وتنتقل تبعيتها إلى الجـــيش فـــي حالة الحرب وينتسب إليها أكثر من 200.000 فرد .

5- خفر السواحل:

تتبع الى وزارة الداخلية في أوقات السلم وتنقل تبعيتها إلى القوات البحرية في أثناء الحرب ووظيفتها الأساسية البحث والإنقاذ، وخفر السواحل تتكون من أكثر من 115 قطعة بحرية و16 طائرة.

لقد تطورت القوات المسلحة التركية بشكل كبير في الأعوام العشرة الأخيرة، وتم تحديثها من خلال عدد من الشركات التركية التي أنتجت التكنولوجيا العسكرية المتقدمة كشركة "Vestel" التي تنتج أنواعا مختلفة من الطائرات من دون طيار، وشركة الدفاعات الوطنية التركية التي أنتجت الدبابة التركية ألتاي (ALTAY)، وشركة الصناعات الفضائية التركية (TAI) التي أنتجت المروحية الهجومية التركية (T-129 ATAK)، بالإضافة إلى الكثير من الشركات والمصانع التي تنتج بعض القطع البحرية وأنظمة الرادار والمدفعية والذخائر والبنادق الهجومية وقطع الغيار(ايفانوفيتش، 2010).

ومن المعروف أن تركيا دولة عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهي بهذه العضوية تتقاسم مع كلٍ من بلجيكا، وهولندا، وألمانيا، وإيطاليا، القدرات النووية للحلف، وتستضيف قاعدة "إنجرليك" التركية 90 قنبلة نووية من طراز B61، ووفق معاهدات الحلف فإن سلاح الجو التركي يمكنه استخدام 40 منها، واتفاقية التعاون الدفاعي DECA بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية والتي تمنح أيضا الولايات المتحدة الامريكية التواجد في قاعدة "انجرليك"، مع احتفاظ تركيا بحق إنهاء الاتفاق بمجرد الإشارة بأنها ستقوم بذلك، إضافة إلى مشاركة تركيا في مناورات عسكرية بحرية في مياه البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إذ تملك القوات المسلحة التركية أحد أكبر أساطيل الغواصات البحرية غير النووية في حلف شمال الأطلسي في ضوء تعزيز التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الاطلسي (ويكيبيديا، 2015).

الفصل الخامس

العلاقات التركية– الأمريكية في عهد"حزب العدالة والتنمية" (2001-2014) م

1.5 استراتيجية العلاقات التركية –الامريكية

زادت وتيرة العلاقات التركية- الأمريكية إلى فترة الحرب الباردة، إذ كان هدف واشنطن من ورائها هو مواجهةَ التحدِّي الإستراتيجي، الذي مثله الاتحاد السوفيتي السابق، حيث مثَّلت تركيا مع اليونان المواجهة الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي، ومع انتهاء الحرب الباردة ارتبطت العَلاقات بين الجانبين بالتفاعلات السياسية والإستراتيجية في القارة الأوروبية، والتطورات الحاصلة على الساحة التركية التي شهدت تحولات جذرية على مدى العقدين الماضيين، تمثَّلت في انتهاءِ سيطرة المؤسَّسة العسكرية على مقاليد الأمور، خاصة بعد صعود "حزب العدالة والتنمية" إلى سُدَّة السلطة عام 2002م، وحققت تركيا منذ ما يزيد على عشر سنوات إصلاحات سياسية واقتصادية داخلية، جعلت منها قوة إقليمية تلعب دورًا محوريًّا في التحولات السياسية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط؛ فهي تقوم بدَوْر الوساطة لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني، والمفاوضات بين الكيان الصِّهْيَونِي وسوريا(البريت،2012).

هناك الكثير من الباحثين والمحللين من يصف العلاقات التركية– الأمريكية بالتحالف الاستراتيجي المبني على أسس راسخة بفعل تشعب المصالح وثباتها، والبعض الآخر يصف هذا التحالف قلق لا يتميز بالثبات والاستقرار بفعل حالات الصعود والهبوط التي مرت بها هذه العلاقات في حقب مختلفة، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية تنظر إلى تركيا في أطار توازناتها الدولية وإستراتيجية الهيمنة، وبالمقابل تنظر تركيا إلى الولايات المتحدة الامريكية بأكثر من عين، فهي ترى فيها حليفا لا يمكن التفريط بصداقته، وان هذا التحالف وسيلة لتركيا للوثوب إلى دور إقليمي أكبر واعتراف بأرجحية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، ذلك أن الرؤية الأمريكية لتركيا تنطلق من كونها احد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة

الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز مرورا بالبلقان والشرق الأوسط، إذ ان للموقع الجغرافي لأية دولة أهمية كبرى في تحديد مركزها في العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي تحظى به تركيا، ونتيجة لذلك استفادة الولايات المتحدة الامريكية من موقع تركيا الجغرافي الاستراتيجي، إذ بقيت المصالح والتوجهات الأمنية العالمية والإقليمية الأمريكية هي القوة المحركة للسياسة الأمريكية تجاه تركيا، وليس مشاعر الصداقة والقيم والإيديولوجيات المشتركة (العناني،2012).

لقد ساد عام 2003م بعض التوتر بسبب تداعيات الغزو الأمريكي للعراق، ورفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية، لكن تبقى أنقره جزءًا مهمًا من منظومة السياسة الأمنية الأمريكية العالمية التي تنطلق من آسيا الوسطى والقوقاز وتشمل بحر قزوين، وهذه المنطقة غنية بالنفط والغاز، ودور تركيا محوري فيها نظرًا للعلاقات التاريخية والثقافية والدينية والعرقية التي تربها بالجمهوريات الإسلامية، ومساهمة تركيا في إنجاح أي خطة لزيادة توسيع حلف الأطلنطي باتجاه هذه المنطقة، أو توطيد الوجود الأمريكي فيها بصفة مستقلة عن مظلة الحلف، وتستمر الإستراتيجية الأمريكية خلال هذا القوس لتمر عبر الشرق الأوسط (سيدور، 2010).

وحقيقة الأمر إن استمرار الشراكة التركية – الأمريكية ضروري لحل الإشكالات الإقليمية التي تتورط بها كلا الدولتين ويمكن أن يسهم الدور الإقليمي التركي في حلها خاصةً في المنطقة العربية، وللتدليل على ذلك فإن المساهمة التركية كانت ضرورية لتأمين انسحاب آمن للقوات الأمريكية من العراق، عندما رأت واشنطن تنفيذ ذلك، وضرورية أيضًا لتكون وسيطًا في أي عملية تسوية نهائية للصراع العربي – الإسرائيلي في الشرق الأوسط، وكذلك في مفاوضات البرنامج النووي الإيراني والحاجة إلى دورها فيما لو وصلت هذه المفاوضات إلى طريق مسدود ورأت الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن بديل آخر، إضافة إلى دورها في التحالف ضد الإرهاب(أوسي،2011).

إن مسألة وضع السياسة التركية منذ وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة، وذلك بمقارنة فترة حكم "حزب العدالة والتنمية" بالفترات السابقة في مجال

وضع السياسة الخارجية بغرض الكشف عن مواطن استمرارية وعدم استمرارية هذه الحقبة مع السياسة الخارجية التقليدية الحريصة المبنية على أساس من الحفاظ على الوضع القائم والتي تم إتباعها منذ تأسيس الجمهورية التركية (آراس، 2012).

إن "حزب العدالة والتنمية" لم يطرح نفسه كحزب ديني إسلامي منذ تأسيسه عام 2001م، برغم أن الجذور الإسلامية واضحة في تكوينه وخطابه السياسي وممارسته السياسية الداخلية والخارجية، ذلك أن "حزب العدالة والتنمية" خرج بعد تجارب حزبية وسياسية طويلة للحركة الإسلامية التركية، في حين حاول الحزب استخلاص نتائج المرحلة السابقة وطرح نفسه كحزب محافظ ديمقراطي يتكون من نواة مركزية ذات مرجعية إسلامية إلى جانب تيارات قومية وليبرالية، وبذلك يمكن توصيف "حزب العدالة والتنمية" كحزب ديمقراطي ليبرالي على المستويين السياسي والاقتصادي ومحافظ على المستويين الاجتماعي والثقافي، فالحزب الحاكم في تركيا لا يخفي مرجعيته وجذوره بل يحاول مواءَمة الموروث العقدي والتاريخي مع البيئة السياسية الداخلية والخارجية، وما يفسر المواقف السياسية للحكومة التركية إزاء القضايا الشائكة في المنطقة وتوجهاتها السياسية تجاهها وانسجامها مع النسق العقدي للحزب الحاكم وبنيته الثقافية والفكرية (اوزباي،2011).

لقد تعرض المسرح السياسي التركي خلال العقد الماضي إلى موجة من نزع المفهوم الأمني بحيث تراجع ما كان أعلى الأمور ترتيباً على سلم الأولويات في السياسة الداخلية والخارجية التركية – أي الأمن– إلى مرتبة أقل أهمية على جدول أعمال صناع السياسة الأتراك، وتتمثل عوامل نزع المفهوم الأمني في تركيا في عاملين: فنزع المفهوم الأمني في السياسة الداخلية قد وسع من مجال الممارسة السياسية بالطريقة الطبيعية عن طريق اللاعبين المدنيين، بينما أدى عدم الاستقرار في السياسة الخارجية إلى إصباغ طابع من السلمية على الأيديولوجي وعلى المخاوف بشأن الانقسامات العرقية التي تشكل هاجساً للسياسة الخارجية التركية مما أنتج اعتدالاً وتحضراً في تلك السياسة (آراس، 2012).

2.5 القضايا الخلافية في العلاقات التركية - الأمريكية

شهدت ولا تزال العلاقات التركية - الأمريكية منذ مجيء "حزب العدالة والتنمية" إلى الحُكم في تشرين الثاني من عام 2002م، العديد من الخلافات بشأن عدد من القضايا الإقليمية، ولعل أهمها على النحو الآتي:

أولاً: العراق

يعود الخلاف التركي - الأمريكي بشأن المشهد العراقي، حينما رفض مجلس النواب التركي في آذار 2003م، السماح للقوات الأمريكية في العدوان العسكري عبر أراضيه، فقد أبدت واشنطن استياؤها من هذا الرفض عبر نائب وزير دفاعها آنذاك "بول وولفوتنز" الذي أشار إلى أن قيادة "حزب العدالة والتنمية" بعدم قدرتها على حشد النفوذ الكافي لتجاوز العملية التشريعية وتجاهل الرأي العام التركي تلبية لندائها، وقد كان قرار الرفض أهم مؤشر على التغير الذي طرأ على العلاقة الهرمية بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا، فإن تداعياته يمكن تلخيصها فيما يلي: زيادة مساحة التوتر وعدم الثقة بين الدولتين والتي كانت قد بدأت مؤشراتها مع وصول "حزب العدالة والتنمية" للحكم قبل شهور قليلة من العدوان على العراق، وإثارة الشكوك الأمريكية تجاه تركيا بوصفها حليفا إستراتيجيا يمكن الاعتماد عليه وقت الأزمات، وظهور نتائج عملية لهذا التوتر تمثلت في تأجيل الولايات المتحدة الأمريكية إعطاء تركيا قرضاً مالياً وصلت قيمته5،8 مليار دولار أمريكي، فضلاً عن رفض واشنطن نشر قوات تركية في العراق للمساعدة في جهود الأعمار (طاهر، 2012).

إن تركيا شعرت بأن تطورات الأحداث في العراق لها تأثير على الداخل التركي، وان لم تتحسب تركيا لما سيكون عليه العراق وتعمل على تشكيله بما يتناسب مع مصالحها، فإنها ستجد نفسها أمام تحديات إستراتيجية تهدد وجودها ووحدتها الإقليمية، فلقد شكل قدوم الأمريكيين إلى المنطقة واحتلال العراق بعض التحديات والمخاطر للأتراك، اللذين رأوا أن احتلال العراق مسّ بالتوازنات التي كانت مواتية لتركيا، حيث ضرب أقوى دولة مركزية في المنطقة، مما شكل قلقاً من احتمال ضرب الدول المركزية الأخرى ومنها تركيا، إضافة إلى أن هذا

الاحتلال قد مسّ بالأمن القومي التركي، عندما انشأ في شمال العراق كياناً كردياً رسمياً معترفا به في الدستور العراقي(حسين،2011).

واستمر التباعد الأمريكي التركي بشأن العراق، اذ وسّع تعاون تركيا مع إقليم كردستان العراق في مجال الطاقة من فجوة الخلافات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ترفض الأخيرة ذلك التعاون من وجهة نظرها الذي يتجاوز الحكومة الاتحادية في بغداد، ألا أن رفضها الجوهري يكمن أن يفضي التعاون إلى أن تتخذ تركيا مواقف مستقبلية أكثر حزماً قد تؤثر بشكل سلبي على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط(اوزباي، 2011).

ثانياً: القضية الكردية

لقد شكلت الأزمة الكردية منعطفاً ذا أهمية في الخارطة السياسية المضطربة لمنطقة الشرق الأوسط نظرا لأبعادها الدولية والإقليمية وحتى المحلية منها، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في آذار عام 2003م، وما نتج عنه من وضع جديد في المنطقة تمثل بغياب سلطة الدولة، وهو ما دفع بحزب العمال الكردستاني إلى الاستفادة من ذلك الواقع من خلال اتخاذه من المنطقة الحدودية العراقية مع إيران وتركيا موقعاً جديداً لمعسكراته وتدريباته العسكرية، ومنطلقاً لهجماته داخل الأراضي التركية، وهو أمر لم يكن ليتم لولا وجود تفاهم ضمني بين الحزبين الكرديين الرئيسين في المنطقة الشمالية من العراق، ومهما تكن دوافع ذلك التمركز والانتشار لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق، إلا أن ما كان مقصوداً منذ البداية خاصة بعد رفض البرلمان التركي في الأول من آذار عام 2003 السماح للولايات المتحدة الأمريكية، باتخاذ الأراضي التركية ممراً لها لدخول الأراضي العراقية، وهو ما نتج عنه توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث إن الاعتبارات الإستراتيجية شكلت واحدة من أهم الأسس التي تحكمت في تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، فدائما كانت تركيا تتفاوض مع واشنطن من منطلق أهميتها الجيوستراتيجية لسياسية الولايات المتحدة الامريكية ومهما يكن الوصف لطبيعة العلاقات التركية-الأمريكية، يمكن القول ان الأزمة التي نشبت بعد أن أعلنت تركيا عن عزمها

القيام بعملية عسكرية في شمال العراق لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني المتمردة ضد الحكومة التركية، والرفض الأمريكي لتلك العملية، ما هي إلا عملية ضغط متبادلة تسعى من ورائها تركيا والولايات المتحدة الامريكية إلى إجراء عملية ترتيب للأوضاع وبما ينسجم مع مصالحها وأهدافها في المنطقة، فمن المعلوم إن تركيا تعد بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائهم الأوروبيين، البلد الذي يملك ثاني أكبر جيش في حلف شمال الاطلسي بعد الولايات المتحدة الامريكية، والحليف الرئيس الذي قدّم للولايات المتحدة الامريكية الممر الحيوي لقواتها الموجودة في المنطقة، ومن ثم فإن الولايات المتحدة الامريكية تسعى لاستخدام بعض الأوراق كوسيلة ضغط من أجل تحويل الشراكة الإستراتيجية مع تركيا إلى تعاون وثيق تجاه بعض القضايا الإقليمية التي أصبحت تحتل الأولوية في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة للمنطقة. فعلى الجانب الأمريكي تسعى الولايات المتحدة الامريكية من خلال ضغطها على تركيا إلى تحقيق ما يلي (علي،2011):

1. محاولة الضغط على تركيا من أجل ردع إيران، ومنعها من ملئ الفراغ في حال انسحاب القوات الأمريكية من العراق.
2. دفع تركيا إلى ممارسة ضغوط قوية على سوريا من أجل وقف تحالفها الإستراتيجي مع إيران.
3. إن تقدم تركيا التسهيلات العسكرية واللوجستية كافة للولايات المتحدة الامريكية إذ ما قررت الأخيرة القيام بعمل عسكري ضد إيران، فضلاً عن انضمام تركيا إلى التوجهات الإستراتيجية العامة للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط.
4. محاولة الضغط ايضا على تركيا من اجل تأزيم العلاقات مع اسرائيل والحفاظ على هذه العلاقة وعلى الاتفاقيات العسكرية .

أما على الجانب التركي فيمكن عدَّ التحرك التركي الأخير بدخول شمال العراق وسيلة ضغط هي الأخرى على الولايات المتحدة الامريكية من أجل تصحيح مواقفها من عدة قضايا في مقدمتها (البريت، 2012):

1. العراق: فمن المعروف إن الولايات المتحدة الامريكية وعدت خلال غزوها للعراق عام 2003م بأنها ستحافظ على وحدة الأراضي العراقية، وإنها لن تسمح بقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، إلا إن التطورات تشير إلى عكس ذلك التوجه، عندما وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على قرار تقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات على أسس طائفية وعرقية، مما يتيح إمكانية إقامة دولة كردية في الشمال، وهو ما يشكل خطراً على الأمن القومي التركي.
2. حزب العمال الكردستاني: إذ تدرج كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية حزب العمال الكردستاني ضمن قوائم الحركات الإرهابية، ورغم تعهد الولايات المتحدة الامريكية بعدم السماح لهذا الحزب بالعمل من العراق ضد تركيا، إلا إن تركيا ترى بأن الولايات المتحدة الامريكية غير جادة في معالجة مشكلة الحزب من خلال غلق مقراته، ومنع نشاطاته المسلحة، بل إن هناك شبه رعاية غير معلنة لهذا الحزب من قبل الأكراد في شمال العراق المدعومين من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وفي ضوء ما سبق يمكن ان تعدّ الأزمة الكردية أزمة مفتعلة سواءً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو تركيا من أجل اتخاذها وسيلة ضغط بيد كل منها تجاه الطرف الآخر، ويبدو ان هناك ما يشبه الصفقة غير المعلنة بين الطرفين لتقديم تنازلات للحفاظ على العلاقة الإستراتيجية الوثيقة بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا، ذلك أن المحور الأساسي في السياسة الأمريكية هو متابعة تفتيت منطقة الشرق الأوسط إلى دويلات أصغر حجماً وأقل تأثيراً وأكثر عدداً واختلافاً، هو ما يفسر تغير سياستها تجاه المسألة الكردية والذي لا ينطلق من اعتبارات إنسانية أو مبدئية بقدر ما ينطلق من دوافع المصلحة الأمريكية الرامية إلى استخدامها كأداة لإضعاف جميع الإطراف المشتركة فيها بما في ذلك الحركة الكردية ذاتها.

نظر الساسة الأتراك على أن اهتمام أوروبا بالقضية الكردية بهدف التدخل في الشؤون الداخلية التركية من ناحية، واتخاذها سبب في تعطيل مفاوضاته معها

حول عضوية الاتحاد، فمنذ 3 آب 2002م، بدأت تركيا تتعامل مع القضية الكردية بعقلية أكثر انفتاحاً، حيث أقر البرلمان التركي العديد من الإصلاحات، كالاعتراف بالحقوق الثقافية ولو بشكل محدود، وحق إنشاء المعاهد والمدارس وإصدار مطبوعات باللغة الكردية، وإلغاء عقوبة الإعدام ورفع حالة الطوارئ المفروضة منذ عام 1979م، على أربع ولايات كردية في الجنوب الشرقي من تركيا، وهذه الإصلاحات تدخل ضمن المعايير التي لا بد منها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث كانت القضية الكردية احد المعوقات في هذا الاتجاه(العسومي،2009).

ثالثاً: القضية الأرمنية:

شكلت قضية الأرمن أهم عوامل التوتر في العلاقات التركية – الأمريكية أثر موافقة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي على مشروع قرار يعد بموجبه ما تعرض له الأرمن من مذابح خلال الحرب العالمية، الأولى عام 1915 بمثابة إبادة جماعية تتحمل تركيا مسؤوليتها القانونية الأخلاقية، إذ تعد قضية الأرمن من بين أهم المحددات في العلاقات التركية – الأمريكية، حيث ساهمت في توتر العلاقات بينهما، ففي 28أيلول2007م، صوتت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، على مشروع قرار يؤيد أن ما وقع للأرمن في الدولة العثمانية عام 1915م كان إبادة، وأن على السياسة الأمريكية الاعتراف بذلك اعترافاً تاماً، خاصة في سياساتها حيال تركيا، إذ قامت جراء ذلك تركيا باستدعاء سفيرها في واشنطن، وهددت بإيقاف التعاون العسكري معها، وقد صرح الرئيس التركي السابق "عبدالله غول" رداً على ذلك بالقول" غير مقبول وليس له أساس ولا يحترم الأتراك"(فوللر، 2008).

ولم يخفف من حدة الموقف التركي سوى تنصل الإدارة الأمريكية من ذلك القرار،حيث أعلن الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" آنذاك، أن القرار سيلحق ضرراً كبيراً بعلاقتنا بحليف أساسي في حلف شمال الاطلسي والحرب العالمية على الإرهاب، بل وحذّر وزير الدفاع الأمريكي الأسبق"روبرت جيتس" من الموقف التركي على القرار قائلاً: "إن الأتراك كانوا واضحين بما فيه الكفاية"،

مضيفاً أن70% من الإمدادات الجوية الأمريكية و30% من الوقود و95% من الآليات المدرعة الجديدة المخصصة للعراق تعبر تركيا (شاهين، 2009).

لقد عدت القضية الأرمنية معضلة للسياسة الخارجية التركية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تتهم تركيا بعمل إبادة جماعية للأرمن منذ قرن مضى، إلا أن اردوغان استطاع كسر هذه المعضلة من خلال توقيعه على أقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين البلدين، واتفاق فتح الحدود بينهما، ذلك أن تركيا تأمل في تحسين صورتها من أجل نيل عضوية الاتحاد الأوروبي(عبيد،2010).

3.5 التقارب التركي مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

لقد شهد موقف تركيا من القضية الفلسطينية تحولاً كبيراً، تحت قيادة "حزب العدالة والتنمية"، حيث كانت تركيا تضع دائماً علاقاتها الإستراتيجية والعسكرية مع إسرائيل على قمة أولوياتها الشرق أوسطية، لكن هذا الأمر تغير مع تطبيق مبدأ "العمق الإستراتيجي"، ففي الوقت الذي كان الغرب يفرض فيه حصاراً مالياً على حكومة حماس عقب فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006م، كان رئيس الوزراء السابق لتركيا "أحمد داود أوغلو" يستقبل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" في أنقرة، وهي خطوة سببت غضباً أمريكياً وإسرائيلياً على السواء نظراً للعلاقات الإستراتيجية التي تجمعها مع تركيا(عبدالفتاح، 2012).

وبرز بوضوح التحول في الموقف التركي من القضية الفلسطينية أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر عام 2008م، فقد وجه الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" انتقادات شديدة اللهجة إلى إسرائيل، واتهمها بارتكاب جرائم حرب في غزة، بل ودافع عن حركة حماس، ولعل خروجه الشهير من جلسة كانت تجمعه مع الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز" في مؤتمر دافوس الاقتصادي في كانون الثاني عام 2009م، أبرز دليل على التحول في الموقف التركي(الحسن، 2010).

أثار هذا النهج التركي مخاوف الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ يتضح ببطء التحركات السياسة الخارجية التركية المستقلة، والتي يمكن أن تختلف عن أولويات الولايات المتحدة الامريكية الإقليمية ولا تتوازى معها، إذ كان العديد من الخبراء والباحثين الأتراك في الولايات المتحدة الأمريكية من أصوليين علمانيين يعارضون بقوة صعود "حزب العدالة والتنمية" ويعدونه تهديداً، واتخذوا تدابير لتحذير الغرب من الطبيعة الحقيقية للتوجه السياسي "لحزب العدالة والتنمية"، ولإلقاء الشكوك بشأن استمرار انتماء تركيا إلى المعسكر الغربي، فاستخدموا نفوذهم وعلاقاتهم بالمشرّعين والمسؤولين الأميركيين للتلميح بأن للقيادة التركية الجديدة لها جدول أعمال غير معلن لإحلال الإسلام السياسي محل العلمانية، ومن ثم التحرك في اتجاهات تعارض بحدة المصالح الأميركية والإسرائيلية في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط (الحسن، 2010).

لقد وظف هذا الرأي بشكل خاص ضد حركة حماس برغم أن السياسة الخارجية التركية كانت موضع متابعة دقيقة، خاصة في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق"جورج دبليو بوش"، وتجدر الإشارة أيضاً إلى وجود بعض الدعم لوجهة النظر المضادة أساسها قبول هذا الإظهار الجديد للإستقلال التركي، لقد أعطى هذا الرأي فرصة لواشنطن لتظهر- من خلال تركيا- أن الولايات المتحدة الامريكية مستعدة وقادرة على العمل البنّاء مع حكومات ذات ميول إسلامية في مرحلة ما بعد أحداث 11أيلول 2001، حتى لو اتبعت هذه الحكومة إستراتيجية مستقلة تختلف أحياناً عن مواقف السياسة الخارجية الأميركية شريطة أن لا يهدد مصالحها(صالح، 2012).

4.5 التقارب التركي- الروسي

اتسمت العلاقات التركية – الروسية فيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وذلك في أواخر عام 1991م، وانتهاء الحرب الباردة 1951-1991م، بالتوتر تارة، وعدم الاستقرار تارة أخرى، وذلك بسبب التنافس المباشر بين الدولتين على مناطق إستراتيجية عدة، كالقوقاز، وآسيا الوسطى، والبلقان، إذ استمر هذا التنافس

طوال عقد التسعينات من القرن العشرين، إلا أن العلاقات الثنائية فيما بين البلدين بدأت بالتحسن مع مجيء الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى السلطة مطلع عام 2000م، ثم مجيء "حزب العدالة والتنمية" في تركيا عام 2000م، بزعامة "رجب طيب أردوغان"، حيث انتهج الطرفين سياسة خارجية مرنة تجاه بعضهما البعض هدفت إلى تقليل عوامل التوتر بين البلدين وتعزيز روابط التعاون في المجالات كافة، أثمرت عن تحسن العلاقات السياسية بينهما(محمود،2011).

لقد عكست توجهات تركيا خلال هذه السنوات العشر حرصها على التقارب والتعاون مع روسيا، ولكن هذا الحرص لم يتبلور في خطوات إيجابية فعالة إلا خلال الأعوام 2008و2009م، خاصةً عندما تشدد الاتحاد الأوروبي في التعامل مع طلب أنقرة الخاص بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وخلال العقد الأول من القرن الحالي، تبلور التعاون بين البلدين من خلال خلق شراكة حقيقية على المستوى الاقتصادي والسياسي(ايفانوفيتش، 2010).

لا يقتصر توسيع وتعميق التعاون على المجالات الاقتصادية، وإنما يمتد ليشمل مجالات أخرى، حيث تستقبل تركيا سنويا أكثر من ثلاثة ملايين مواطن روسي يزورن تركيا للاستجمام، مما دفع سلطات البلدين إلى توقيع اتفاقية لإلغاء تأشيرات الدخول بينهما، ويمكن وصفه هذه العناصر أرضية ملائمة لتعميق التعاون بين روسيا وتركيا، بل وترى تركيا في هذه العلاقات سبيلا لتدعيم الدور التركي كقوة إقليمية يمكن أن تضمن استقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط، ليس فقط من خلال نفوذها المتنامي وتداخلاتها المباشرة في الأحداث، وإنما أيضاً من خلال دورها النشط على مختلف الجبهات، بدءً من مستوى علاقاتها العربية الجيدة، مرورا بدورها الأوروبي، وانتهاءً بسياساتها الواضحة والموجهة نحو ضمان أمن المنطقة، فتركيا كانت تراهن لوقت قريب على الدعم الأوروبي، الذي كان يجب أن يتمثل وفق رؤيتها بقبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي(ايفانوفيتش، 2010).

لكن هذه الخطوة التي اعتبرها الكثير من القطاعات السياسية التركية حيوية لم تتحقق، وكان لا بد أن تبحث حكومة أنقرة عن عمق استراتيجي آخر يمكنها من تحقيق سياساتها على أن ينسجم ذلك مع أهداف السياسات التركية الخارجية،

ويمكن القول إن تقارب سياسة روسيا وتركيا، وتبلور رؤية مشتركة حول عناصر أمن المنطقة كانا من الدوافع الأساسية لهذا التقارب، وكذلك الشراكة التجارية حيث أصبحت روسيا شريكا تجاريا أساسيا لتركيا، إذ تعتمد تركيا على روسيا في تأمين 65% من الغاز، و40% من مستوردات تركيا من النفط، وهذا التحول في العلاقات التركية-الروسية، يؤثر على طبيعة العلاقات التركية- الأمريكية، إذ عبرت الولايات المتحدة الامريكية عن مخاوفها من زيادة ذلك التعاون ما بين تركيا وروسيا الاتحادية ويمكن إيجاز أسباب التحسن في العلاقات التركية- الروسية إلى ما يلي (فلانجان،2011):

1. التطورات التي شهدتها الساحة الدولية، وبخاصة أحداث 11 أيلول 2001م، مما أدى إلى دخولهما في حوار مشترك ودولي من أجل مكافحة الإرهاب.
2. مراجعة تركيا لسياستها الخارجية، بعد أن أعياها الانتظار أمام أبواب الاتحاد الأوروبي الموصدة أمامها، فوجدت في علاقاتها مع روسيا الاتحادية عمقا استراتيجيا اقتصاديا عملاقا للدخول معه في شراكة بهدف تأمين ما تحتاجه للدخول معه في شراكة بهدف تأمين ما تحتاجه من موارد الطاقة، وكذلك ديمومة التنمية وتوطيد الاستقرار في منطقة "أوراسيا".
3. تذبذب العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة بعد وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى سدة الحكم في تركيا، وموقف الحكومة التركية غير المساندة لسياسة الإدارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما زاد من قلق الإدارة الأمريكية من تنامي العلاقات التركية- الروسية.

5.5 الموقف التركي - الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني

لقد مثّل البرنامج النووي الإيراني مصدراً قلقاً وكبيراً بالنسبة لتركيا، فالمؤسسة العسكرية التركية وحكومة "حزب العدالة والتنمية" لا يدعمان طموحات إيران النووية ويشككان في النوايا الإيرانية فيما يتعلق باستخدام هذا البرنامج للإغراض السلمية، وقد صرح المسؤولون الأتراك في مناسبات عدة أنهم يدعمون الاستخدام

السلمي للطاقة النووية، إلا أن وجود إي أسلحة نووية في المنطقة يعد تهديدا مباشرا لأمنها القومي، إذ صرح وزير الخارجية التركي "عبدالله غول" أمام المجلس الوطني التركي في منتصف تشرين الثاني 2005م، قائلا" إن تركيا تدعم استخدام إيران للطاقة النووية للأغراض السلمية " و" يتوجب على القيادة الإيرانية أن تراعي بوضوح شعور وقناعة المجتمع الدولي في هذا المجال" ومؤكدا أن بلاده" تعد وجود الأسلحة النووية وتكاثرها في المنطقة تهديدا امنيا جديا لتركيا"، فالتوازن العسكري الإقليمي بين الدولتين لن تسمح تركيا باختلاله إلى الحد الذي لا يمكن نمط تحالفات تركيا من تعويضه كعضو في منظمة حلف الشمال الأطلسي(الناتو) مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ليس ثمة مصلحة لتركيا قد تترتب على امتلاك إيران لقدرات نووية، لا سيما وان معارضة المساعي الإيرانية لا تتوقف عند حد المعارضة الغربية الأوروبية منها والأمريكية، وإنما يرفض الوضع الإقليمي الخطوات الإيرانية في هذا الجانب (جريدة السياسة، 2011).

شهدت العلاقات التركية الإيرانية في عهد "حكومة حزب العدالة والتنمية" تقدماً ملحوظا، هذا التقدم لم يلقَ استحساناً للولايات المتحدة الأمريكية، الذي صنفت إيران ضمن محور الشر والمتحدية لسياساتها في منطقة الشرق الأوسط، وإذا كانت ثمة مخاوف تركية من الطموح النووي الإيراني، وما قد يؤدي إليه من خلل في التوازن الإقليمي ليس قطعاً في مصلحتها، فإن أنقرة لم تكن مع أطروحات تغيير النظام الإيراني التي انطلقت منها القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت تركيا باستمرار ضد فكرة استخدام الخيار العسكري لمعالجة أزمة البرنامج النووي الإيراني، وقد عبرت عن مخاوفها صراحة للولايات المتحدة الأمريكية من تكرار المشهد العراقي في إيران ما قد يخل بالوضع الإقليمي تماماً(النعيمي،2011).

ومن أجل ذلك بذلت تركيا جهودا دبلوماسية حثيثة مع إيران منذ انتخابها لعضوية مجلس الأمن الدولي كعضو غير دائم، وقد ظهر هذا بوضوح خلال القمة النووية في العاصمة الأمريكية واشنطن في نيسان 2010م، عندما قدمت تركيا والبرازيل عرض الوكالة الدولية للطاقة الذرية للإيرانيين مرة أخرى، ووافقت

إيران على العرض الذي يقضي بأن تقوم طهران بتسليم تركيا 1200 كيلو جرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب في موعد لا يتجاوز السنة الواحدة، واعتبرت هذه خطوة غاية في الأهمية من قبل متخصصين متابعين للمفاوضات النووية، ولكن بدلاً من الاستجابة لهذا الاتفاق والنظر إليه بشكل إيجابي، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإفشاله، من خلال تركيزها على فرض العقوبات الإقتصادية وتعزيز التهديد العسكري لمنع إيران من أن تصبح ثاني دولة مسلحة في منطقة الشرق الأوسط، وقد ردت تركيا على هذا الإفشال، حينما صوتت في حزيران عام 2010م، ضد قرار مجلس الأمن القاضي بفرض حزمة من العقوبات الجديدة على إيران، مما أظهر وجود علاقة معقدة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، تتعارض مع العلاقة الأحادية الاتجاه(ادنيس، 2012).

لقد تغيرت وجهة النظر التركية من البرنامج النووي الإيراني، التغير المرتبط بتباينهما الحاد تجاهها، إذ لا يغيب طيف البرنامج النووي الإيراني عن دوافع وطموح تركيا هي أيضا لامتلاك الطاقة النووية، ذلك أن تركيا وإيران تتشابهان إلى حد كبير فيما يتعلق بالاقتصاد والسكان والموقع الجغرافي الاستراتيجي، وهو ما يوفر توازنا استراتيجيا بينهما، لكن امتلاك إيران للسلاح النووي أو حتى الطاقة النووية سيضعها في المقدمة، وسيطيح بالتوازن القائم بينهما منذ أكثر من مئة عام، ولذلك استجابت تركيا أيضاً للعقوبات الغربية من خلال تخفيض وأرادتها من النفط الإيراني، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أرادتا أن تعاقب الدبلوماسية التركية كل حسب مصالحه الخاصة، حينما عقدت المفاوضات المباشرة الأمريكية الإيرانية بشأن البرنامج النووي الإيراني في العاصمة العُمانية (مسقط)، ورغم إن العلاقات التركية- الإيرانية منحصرة في مجال الاقتصاد والطاقة النووية، إلا أن الدولتين لم تشهد صراعا مسلحا منذ قرون، إذ ترى أنقرة أن سياسات واشنطن تبعد عنها طهران، وهو ما لا ترغب فيه أنقرة، إذ أن تركيا تعارض اللجوء إلى التصعيد مع إيران، لما لتركيا من مصالح اقتصادية كبيرة مع إيران، كذلك رفض تركيا الحرب على إيران لأنها تخشى تداعيات كارثية لهذه الحرب على أمنها الداخلي والإقليمي وبالرغم مما طرأ من مساحات تلاقي تركي

إيراني فان ثمة ملفات عدة تشهد افتراق السياسات التركية والإيرانية بشكل كبير، ولعل أهم هذه الملفات هو المتعلق بسياسات الدولتين تجاه العراق، لا سيما أن تركيا ترى العراق عامل توازن بينها وبين إيران، وفي نفس الوقت لها محاذيرها، أيضا إزاء الجميع فهي ليست مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كامل وليست ضدها، وكذلك بالنسبة إلى إيران فهي تدعم مساعي إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية "مدنية" متقدمة بنفس الوقت هي الأخرى تسعى لبلوغها، إلا أنها ترفض إي توجه إيراني لامتلاك تكنولوجيا نووية عسكرية، وفي الوقت نفسه فأن تركيا لا يغيب عنها وجود دوافع وطموح في امتلاك الطاقة النووية ومساعيها الحالية في ذلك، وهو ما يوفر توازنا استراتيجيا لتركيا تجاه إيران، لأن امتلاك إيران للسلاح النووي أو حتى الطاقة النووية سيضعها في المقدمة على تركيا وسيطيح بالتوازن القائم منذ أكثر من مائة عام، وفي هذا الخصوص لا يخفى سعي تركيا لإعادة طموحها النووي بعد ان اخفقت مرات عديدة في تحقيق ذلك في فترة الستينيات من القرن العشرين، وهو ما يذهب إليه أيضا رئيس مجموعة البحث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية"أوزدم سانبرك" الذي يرى أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيجعلها القوة المسيطرة في المنطقة، وسيطيح بالتوازن الموجود حاليا مع تركيا، ولذلك فلا خيار أمام تركيا سوى المضي قدما في برنامج خاص للطاقة النووية يخضع لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، ولذلك فلابد أيضا ان ينسجم تحرك تركيا الإقليمي مع هيبة داخلية وخارجية تعطي توازنا للدور الإيراني ولقدراته السياسية والعسكرية والمالية (فلانجان،2011).

يمكن إجمال الرؤية التركية في موقفها من البرنامج النووي الايراني في النقاط الأساسية التالية (كارابات،2010):

1. انه يحق لجميع الدول الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية طالما أنها تتماشى مع القوانين الدولية، وتخضع للالتزامات تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
2. أنها كانت ترفض سياسة العقوبات كوسيلة لحل الأزمة النووية الإيرانية، وتفضل التعامل معها بالاعتماد على الحوار والدبلوماسية.

3. أنها كانت ترفض اعتماد الخيار العسكري للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية أو استخدام الأراضي التركية منطلقا للاعتداء على أي دولة مجاورة لها.
4. رفض امتلاك دول المنطقة لأسلحة الدمار الشامل وتحديدا إسرائيل، لكي تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي.

6.5 الموقف التركي – الأمريكي من الثورات العربية

لقد حاولت تركيا أن تكون لاعبا إقليميا ودوليا، لا يقل انخراطه في القضايا التي تبدو داخلية عن انخراط القوى الدولية الكبرى الفاعلة في الساحة الدولية، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، إذ برز دور أنقرة الواضح في حالة الثورات والانتفاضات العربية، بل قد تبدو مفاجأة تلك المواقف الجريئة بوضوحها، والتي اتخذها مسؤولون أتراك من وضع بعض الحكام العرب، خارج أي تقاليد من الحذر ومراعاة الحساسيات المتعارف عليها في العلاقات الدبلوماسية في نهاية عام 2010م، بدأت التحولات في المنطقة العربية والتي بدأت في تونس ثم في مصر وليبيا واليمن وسوريا، إذ يمكن القول أن موقف تركيا والولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية قد مر بمراحل مختلفة منها(ادنيس،2012):

اولا: مرحلة التحرك الحذر أحادي الجانب سواء من الجانب التركي أو الأمريكي:

1. الترحيب بالثورات العربيه وخيارات الإصلاح السياسي والليبرالي.
2. الحذر حيال تقديم دعم واضح وصريح، لأن المصالح الاقتصادية التركية الهامة كانت معرضة للخطر، ولاسيما في ليبيا.
3. التردد في قبول الضغوط الدولية لتغير النظام الإقليمي، والانتقاد الهادئ لحلف شمال الاطلسي(الناتو) في المراحل الأولى في الثورة الليبية.

ثانيا: مرحلة المشاركة المترددة من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية:

1. المشاركة بطريقة مترددة في تدخل حلف شمال الاطلسي(الناتو) في ليبيا تحت ضغط دولي متنام، ومخاطر خسارة دعم دول الربيع العربي.

2. إتباع تركيا سياسة استباقية زائدة في سوريا، من خلال الضغط على النظام السوري في البداية لتقديم تنازلات، وهو ما جاء متناغمـــا مـــع الموقـــف الأمريكي.

اولاً: الثورة التونسية

لقد أيدت أنقرة مطالبة الشعب التونسي بالإطاحة "بزين العابدين بن علـــي"، على اثر الثورة التي قامت بعد إحراق الشاب التونسي "محمـــد البـــوعزيزي" لنفسه في 17 كانون اول 2010م، وتزايد الاحتجاجات في الشارع التونســـي، إذ دعت تركيا صراحة الرئيس التونسي إلى تنفيذ مطالب الشعب وأن يتنـــازل عن السلطة، وفي ضوء تنحي الرئيس التونسي أستقبلت تركيـــا المعارضـــة التونسية في أنقرة وقدمت لها النصائح والتسهيلات في العديد مـــن القضـــايا السياسية وخصوصا عملية صياغة الدستور الجديد لتونس، والاســـتفادة مـــن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قامت بها تركيا تجاه تحسين واقعهـــا الاقتصادي بشكل سريع بعد تســـلم "حـــزب العدالـــة والتنميـــة" فـــي عـــام 2002م(الجزيرة نت،2011).

ثانيا: الثورة المصرية

اندلعت الثورة المصرية يوم الثلاثاء 25 كانون ثاني 2011م، وهو اليوم المحدد من قبل عدة جهات وأشخاص أبرزهم الناشط "وائل غنيم"، وحركة شباب 6 نيسان، وذلك احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وكذلك على ما اعتبر فسادا في ظل حكم الرئيس "محمد حسني مبارك"، إذ كان للثورة الشعبية التونسية التي أطاحت بالرئيس التونسي "زين العابدين" أثراً كبيراً في إطلاق شرارة الغضب في مصر، وقد أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس "محمد حسني مبارك" عن الحكم في 11 شباط 2011م (ويكيبيديا،2011).

وكان الموقف التركي قد جاء من خلال إعلان رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان" عن موقف تركيا الواضح والصريح تجاه الثورة المصرية حين دعا الرئيس المصري "محمد حسني مبارك" إلى الاستجابة السريعة لمطالب الشعب والعمل على توفير المناخ الديمقراطي الذي يضمن حرية الرأي والتعبير،

حيث كان الموقف التركي أكثر وضوحا أيضا في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، ثم تحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل، إذ اعتبر خطاب "أردوغان" أمام البرلمان التركي في شباط2011م، تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة(نور الدين،2011).

وبرغم أن هذا التصريح أو ما يشابهه قد صدر من الولايات المتحدة الامريكية واغلب الدول الأوروبية، إلا أن الرد جاء تجاه تركيا من قبل وزارة الخارجية المصرية بتقديم اعتراض إلى الخارجية التركية مطالبة تركيا بعدم التدخل في الأمور والشؤون الداخلية المصرية، ذلك أن تركيا اتخذت مواقف جريئة وصريحة بدعم مطالب الشعب المصري بالحرية ورحيل النظام، وكانت هذه المواقف أجرأ من الموقف الأمريكي الذي بدا متحفظا وحذرا (أحمد،2012).

كذلك أنتجت لاحقا إزاحة الرئيس المصري الأسبق "محمد مرسي" عن سدة الحكم في3 تموز2013م، تبايناً جديداً بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا ترى في الإطاحة بالرئيس المصري المنتخب ديمقراطياً وتجريم قاعدته السياسية من الإخوان المسلمين أمراً مبرراً أو مشروعاً، ، أما تركيا فقد اتبعت خطاً أكثر حذراً، متقبّلة ما يحدث في مصر، رغم بعض كلمات الأسف إزاء قتل آلاف المتظاهرين المؤيدين للرئيس الأسبق "محمد مرسي" في ميداني "رابعة والنهضة" (سيل،2006).

ثالثاً: الثورة الليبية

لقد اندلعت شرارة الثورة الليبية يوم الخميس 17 شباط 2012م، على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية، إذ سبقت الثورة احتجاجات في يوم 14 كانون ثاني 2012م، بمدينة "البيضاء" على الأوضاع المعيشية من خلال مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن مع تطور الإحداث وقيام الكتائب العسكرية التابعة "لمعمر القذافي" باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل، تحولت الثورة جراء ذلك إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة

"بمعمر القذافي"، إذ في الشأن الليبي جاءت السياسة التركية أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم حلف شمال الاطلسي، حيث كانـــت تركيـــا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقـــاء علـــى قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط(ادنيس،2012).

رابعاً: الثورة السورية

شهدت العلاقات التركية السورية منذ مجيء "حكومة العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا، نقلة نوعية على مستوى العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لعزل سورية، كونها تمثّل تحديّا لسياساتها في الشرق الأوسط(عقيل، 2009).

وحينما اندلعت الانتفاضة السورية في 15آذار 2011م، ولإحتواء تداعياتها طلبت الحكومة التركية من الحكومة السورية التجاوب مع مطالب الشعب السوري، ولكنها رفضت واستمرت في ممارسة القتل والتنكيل بالمتظاهرين السوريين حينها، وتحديداً في تشرين الأول 2011م، دعا رئيس الجمهورية التركية "رجب طيب أردوغان"، الرئيس السوري "بشار الأسد" التنحي عن الحكم، وعلى الرغم من أن الموقف التركي لقي ترحيباً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أنه تأكيد لوقوف تركيا مع الغرب في مشهد التغيير العربي، إلا أن الانتفاضة السورية جسدت أكبر المشاهد الخلافية التي حازت اهتمام الدولتين، وبشأن أسلوب التعامل معها والغاية النهائية لها، بالنسبة لتركيا لم يكن لديها اقتناع متماسك بأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب بشكل جدي في تغيير الحكم في سورية على الرغم من تصريحات رئيسها "باراك أوباما" بداية الانتفاضة السورية بأن حكم الرئيس "بشار الأسد" قد فقد شرعيته (عبد الحليم،2011).

لقد جاء التغير في الموقف التركـــي نتيجـــة للمتغيـــرات الداخليـــة فـــي تركيـــا ومنها(العتيبي،2012):

1. الانتخابات التركية ورفض المجتمع التركي التدخل في الشؤون الداخلية في سوريا.

2. توقف التجارة عبر الأراضي السورية، فتركيا خسرت خلال سنة ونصف من بدأ الأحداث في سوريا حوالي 53 مليار دولار.
3. احتضان تركيا للاجئين السوريين وأثر ذلك على المدن الحدودية التركية.

إلا انه ومع تطور الأزمة السورية، برزت مشاكل أخرى تواجه تركيا بعد أن استطاعت حلها مع جارتها سوريا تمثلت في الآتي(دلي،2012):

1. الأكراد الذين يبلغ تعدادهم حوالي 2 مليون كردي سوري .
2. حزب العمال الكردستاني الذي يعد ورقة ضغط بيد كل من سوريا وإيران تجاه سوريا.
3. دعم إيران لنظام الأسد في كافة المجالات.
4. المخاوف المتعلقة بانهيار النظام والفوضى، والتي تعني إسقاط منظومة إقليمية تمتد من إيران إلى لبنان، مرورا بسوريا، مما يحد من اللجوء إلى الخيار العسكري، وبالتالي ترك النظام السوري يسقط من الداخل عبر تجريده من عناصر قوته.
5. الضغط الشعبي التركي، حيث اتهم الشعب التركي "حزب العدالة والتنمية" بأنه يمثل سياسة أمريكا والدول الغربية تجاه الأزمة السورية، من خلال التجاوب معها في فرض العقوبات الاقتصادية، وفتح قواعد عسكرية أمريكية داخل الأراضي التركية، على حساب الشعب السوري، في مقابل إطلاق يد تركيا في قضية الملف الكردي داخل الأراضي التركية والعراقية.

لقد اتسعت هوة الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بشأن الصراع في سوريا، وخاصة فيما يتصل من دعم التحالف الدولي في حربه ضد تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام"، الذي بات يعرف إعلامياً بتنظيم "داعش"، في تحديد مصادر التهديد لكل دولة، لذا فقد اتخذت تركيا مساراً مغايرا لمسار الولايات المتحدة الأمريكية في التعاطي في الحرب ضد تنظيم "داعش" في مدينة العرب "كوباني"، من حيث اختلاف مصادر التهديد، ففي الوقت الذي رأت فيه واشنطن أن تنظيم "داعش" هو المصدر الأساسي لتهديد الأمن الإقليمي لمنطقة

الشرق الأوسط، فإن تركيا رأت أن حكم الرئيس "بشار الأسد" هو الخطر المباشر على أمنها وأساس الإرهاب في سورية، فتركيا ترفض دخول الحرب ضد تنظيم "داعش" إلا وفق شروطها، وهي إسقاط حكم الرئيس "بشار الأسد" وفرض منطقة حظر جوي وإيجاد منطقة آمنة للمدنيين السوريين داخل سورية(الجزيرة نت، 2014).

خامساً: الثورة اليمنية

لقد انطلقت الثورة الشعبية في يوم الجمعة 11 شباط 2011م، والتي انتهت بتنحي الرئيس "علي عبدالله صالح"، إلا أن تركيا لم تتدخل كثيرا في الشأن اليمني، وقد يكون السبب إلى ضعف العلاقات التركية اليمنية، أو كما يعزى أيضا إلى ضعف العلاقات الاقتصادية وبالتالي لا يوجد مصلحة لتركيا للتدخل في الشأن اليمني، إلا ما صرح به وزير خارجية تركيا، "احمد داود اوغلو"، إذ وصف الوضع اليمني بأنه حرج للغاية، ولم يصرح إذا ما كانت بلاده تؤيد اقتراحا أمريكيا بتنحي الرئيس "علي عبدالله صالح" وذهابه إلى المنفى مع أسرته، إذ قال وزير الخارجية التركية" أن الهدف هو الحفاظ على وحدة اليمن وتجنب نشوب صراع طائفي"، ففي الشأن اليمني نرى تراجع الدور التركي، حيث تجنبت التدخل المباشر إذ اكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن، من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها للمبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية(الصواف،2011).

7.5 آفاق التعاون التركي- الأمريكي

إنّ محاولة استكشاف مستقبل العلاقات التركية–الأمريكية يقود إلى محاولة التعرف على أفاق التعاون المستقبلية التي يمكن أن تذهب في جانب تطور العلاقات ما بين البلدين، ذلك أن حكومة "حزب العدالة والتنمية" بزعامة "رجب طيب اردوغان" حظيت بقاعدة شعبية بعكس الحكومات السابقة في تاريخ تركيا الحديثة، والتي اتصفت بأنها حكومات نخب علمانية وقومية، مدعومة من القوى العلمانية المؤثرة في الدولة، وخاصة القوات المسلحة، لذا امتلكت هذه الحكومة

فرصا اكبر في حسم التناقضات والخيارات الإستراتيجية لتركيا، وفي ظل هذه الظروف بدأت تركيا بتشكيل مفهوم استراتيجي خاص بها بحيث لا تبقى دولة طرفية في النظام الأوروبي وطرفية في النظام العربي أو الشرق أوسطي، وبدأت بتشكيل فضاء خاص بها، تكون هي مركزه، مما يتطلب حل جميع نزاعاتها مع دول الجوار أو ما يسمى بتصفير المشكلات وتقوية علاقاتها مع محيطها، على انه يجب أن لا يفهم من هذا، أن تركيا تخلت عن هدفها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بل بالعكس ترى تركيا أن من شأن هكذا إستراتيجية تعزيز فرصتها بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي، وان تكون بمثابة الجسر الواصل بين الشرق والغرب وفيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فان تركيا تحرص على علاقات متطورة، كذلك فان وجهة النظر الأمريكية ترى في تركيا في الظرف الراهن حليفا لا يمكن التفريط به وفي تحليل للسفير الأمريكي في أنقرة إثناء جلسة استماع في الكونغرس الأمريكي فان الإدراك الأمريكي لتركيا ودورها في السياسة الدولية ينطلق من أربعة نقاط هي (احمد،2012):

1. **تتعلق بهيكيلة النظام في تركيا**

فهو يعرف تركيا بدولة ديمقراطية منفتحة تسود فيها القوانين وتحترم حقوق الإنسان وتتكون غالبية سكانها من المسلمين وتتمتع بإدارة علمانية، وأنها دولة حديثة ومنتعشة اقتصاديا وهذا التقييم ايجابي.

2. **شعور الولايات المتحدة الأمريكية بالحاجة إلى اعتماد إستراتيجية جديدة في تركيا**

وذلك لان تركيا تعد حليفا محوريا وشريكا إستراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، بسبب كونها عضوا في حلف شمال الاطلسي (الناتو) ومجموعة العشرين ومجلس الأمن الدولي، وتتمتع باقتصاد يشهد نموا سريعا وجرى لفت الأنظار إلى تقديم تركيا الدعم لمكافحة الإرهاب و حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وسعيها لحل الصراعات الإقليمية، وضمانها أمن الطاقة، وتمتعها بوضع مغر تجاريا واقتصاديا واستثماريا ومما يزيد من اعتماد الولايات المتحدة

الأمريكية على تركيا كونها مركزا لوجستيا بالنسبة للوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق.

3. تطلعات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا

وذلك من خلال الدور الذي تريد أن تلعبه ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية ممتنة للغاية من دور تركيا في القضايا الإقليمية المتعلقة بالعراق وأفغانستان وفلسطين وإيران وأرمينيا والقضايا التي تخصها من قبيل القضية القبرصية، ويتم الثناء على مساعي تركيا الرامية إلى ضمان الأمن و الاستقرار الإقليمي كما جرى التشديد على ضرورة مواصلة تركيا دور الوساطة بين المجتمع الدولي وإيران وعلى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في الشعور بالحاجة إلى دعم تركيا بهذا الصدد وبالمقابل هناك شعور بالقلق من معارضة تركيا لفرض حظر على إيران ومن توتر العلاقات التركية–الإسرائيلية.

4. الدعم الأمريكي لتركيا

حيث أفيد في هذه النقطة بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل تقديم الدعم إلى تركيا ضد منظمة "بي كي كي" الكردية بوصفها منظمة إرهابية، وإنها تدعم عضويتها في الإتحاد الأوروبي، وأنه ينبغي تحول تركيا إلى مركز لعبور خطوط الطاقة وتدعيم العلاقات التركية – الأمريكية في سبيل هذه الغاية، أما "نيكولاس بيرنز" وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية، فقد طرح وجهة نظره في ضرورة الاهتمام بدور تركيا في التوازنات الإقليمية والدولية وتوطيد علاقاتها المستقبلية مع الولايات المتحدة الامريكية، حيث أكد أن تركيا من بين اقرب أصدقاء الولايات المتحدة الامريكية وتجمعهما علاقات وطيدة تمتد لأكثر من خمسين عاما، بدءً من شمولها بمبدأ "ترومان" ومرورا بمشاركتها في الحرب الكورية إلى جانب الولايات المتحدة الامريكية، وانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي، وقال" تركيا هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي يمكن أن تعمل على نحو فعال مع كل من الآخرين في الشرق الأوسط بفعل نفوذها الكبير في المنطقة، كما أن تركيا هي شريك لا غنى عنه للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط "، وأشار "بيرنز" إلى كون تركيا دولة مؤثرة في البلقان، والبحر الأسود

والقوقاز والشرق الأوسط، هذا القوس الذي تتجه إليه السياسة الأمريكية بفاعلية، كما أن تركيا هي بوابة لصادرات النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين والعراق إلى أوروبا إضافة إلى دورها الأمني في أفغانستان، في إطار حلف شمال الأطلسي، حيث تولت قيادة قوات (ايساف) التابعة للحلف في أفغانستان لمرتين، علاوة على وجود قواتها ضمن قوات حفظ السلام في "كوسوف"و كذلك ترغب الولايات المتحدة الامريكية في العمل مع تركيا، ورومانيا، وبلغاريا على الاستفادة بصورة أكبر من الفرص لتوسيع نطاق حلف شمال الاطلسي لأنشطته في منطقة البحر الأسود وتشترك تركيا والولايات المتحدة الامريكية أيضا في علاقات اقتصادية أقيمت من اجلها لجنة لتنفيذ خطط التعاون الاقتصادية.

إن المتغيرات الإقليمية في المنطقة خصوصا صعود النفوذ الروسي، لعبت دورا كبيرا في إعادة الولايات المتحدة الامريكية ترتيب أوراقها مع حليفها الإستراتيجي التركي وأصبحت فرصة واشنطن أكبر للحفاظ على تركيا كشريك استراتيجي في مواجهة القطب الروسي، وفي تقرير وقعه من كبار المسؤولين السابقين ومنهم "مادلين أولبرايت" و"ريتشارد ارميتاج" إشارة إلى أهمية تركيا في العالم الإسلامي والحاجة إليها في حل النزاعات الإقليمية كل هذه الأمور تشير إلى أن العلاقات التركية-الأمريكية تدخل في نطاق التحالفات الإستراتيجية وفي ضوء الثوابت والمتغيرات المحيطة بهذا التحالف يمكن القول بأنه تحالف غير متوازن يميل دائما لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك فلدى الطرفين حرص على أستمراريته وثباته بما أن مصلحتهما تقتضي الإبقاء على هذه العلاقات، وفي الجانب التركي، لخص رئيس الوزراء "رجب طيب إردوغان" رؤيته للعلاقات التركية-الأمريكية بالقول إن "علاقاتنا تقوم على القيم السياسية المشتركة والشراكة الإستراتيجية" وبالاستناد إلى هذه الرؤية لجوهر العلاقات التركية-الأمريكية دخل "إردوغان" في تفاصيل العلاقة بالقول إن "العلاقات المتعددة الابعاد بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية تصبح أكثر عمقا وقوة كل يوم" (الربيعي، 2012).

8.5 الموقف الأمريكي من انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي

لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ خمسينيات القرن العشرين على توطيد علاقاتها بأنقرة ودعمها عسكريا واقتصاديا، وخاصة فترة الحرب الباردة وما بعدها، وأيضا وفي ظل التواجد الأمريكي المكثف في منطقة الشرق الأوسط، وعقب أزمة حرب الخليج الثانية، وكذلك في مرحلة ما بعد احداث 11أيلول 2001م، حيث زادت أهمية تركيا كلاعب رئيس في إطار ما عرف "بالحرب على الإرهاب"، فلقد تجاوبت تركيا مع تفعيل المادة المتعلقة بمعاهدة الدفاع الخاصة بحلف شمال الاطلسي، والتي تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدوانا خارجيا، فقد قامت تركيا بالعمل على تسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في تشرين اول عام 2001م، وعلى هذا الأساس تدعم الولايات المتحدة الامريكية السعي التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث اعتبرت واشنطن التحاق تركيا بأوروبا هدفا أمريكيا، ليس فقط بسبب المزايا التي تعود على دعم حليف مهم واستراتيجي لها من وراء ذلك، وإنما بهدف بناء جسرا قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، وكذلك محاولة إحداث توازن استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وايطاليا، والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي مثل تركيا (مناصرة،2005).

لقد استخدمت إدارة "بوش الابن" نفوذها الدبلوماسي لإقناع الاتحاد الأوروبي بفتح أبوابه أمام انضمام تركيا، إلا أن الأوروبيون لم يرحبوا بالافتراض الذي أعلنه وزير الخارجية الأمريكي آنذاك" كولن باول"، بأن المحادثات بشأن انضمام تركيا إلى الاتحادالاوروبي قد تبدأ قبل أن تلتزم تركيا بكل المطالب المتعلقة بانضمامها للاتحاد وقد وجه بعض المسؤولين في الاتحاد الأوروبي الاتهام إلى الولايات المتحدة الامريكية بأنها تتدخل في شؤون الاتحاد الداخلية(كمب،2009).

ان هذه المطالب تتعلق بمعاير "كوبنهاجن" وهي مجموعة القواعد التي وضعها الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه، ويشترط في هذه المعايير أن تفي الدول بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي بموجبها ينبغي على كل دولة عضو أن

تكون قد بلغت قدرا من الاستقرار المؤسسي لضمان الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومبدأ القانونية الشرعية، وحقوق الأقليات، وأن يكون لديها اقتصاد سوق فاعل وقادر على مواجهة قوى السوق داخل الاتحاد، والوفاء بالتزامات العضوية، واعتماد القواعد والمعايير والسياسات العامة التي تشكل القانون العام للاتحاد الأوروبي، ويساعد الاتحاد هذه الدول على تقبل المكتسبات الأوروبية، ويقدم المساعدات المالية لإسراع اقتراب هذه الدول من معايير الاتحاد الأوروبي(سيل،2006).

إن الرؤية الأمريكية في دعم تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، في أنها ترى أن تركيا تلعب دورا ايجابيا في منطقة الشرق الأوسط، من انه لا يوجد ما هو أكثر إلحاحا من تقديم منظور آخر للبلاد الإسلامية بعيدا عن العنف، كمثل تركيا التي تحمل هذا المنظور وفق الرؤية الأمريكية، وقد قال الرئيس الأمريكي "بارك اوباما " "إن انضمام تركيا إلى الكتلة الأوروبية سيرسل إشارة مهمة إلى العالم الإسلامي، ووسيلة لربط هذا البلد بقوة المجموعة، خاصة بعد أن أصبحت تركيا لاعبا رئيسيا في الجغرافيا السياسية لبحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط الكبير"، ففي الخطاب الذي ألقاه الرئيس "اوباما" أمام البرلمان التركي في 6 نيسان 2009م، أكد على الانتماء الغربي لتركيا وجدارتها بنيل عضوية الاتحاد الأوروبي، إذ عبر "اوباما" عن دعمه الصريح لمساعي تركيا الهادفة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي(تاونسند، أ،2010).

إن دعم الولايات المتحدة إزاء تركيا في انضمامها للاتحاد الأوروبي يستجيب لمصالح واشنطن الإستراتيجية مع تركيا، وهذا مراعاة لتطور العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن واشنطن تدرك أهمية تركيا في لعب دورا مهما في أكثر من جبهة، وخصوصا بعد ما نشطت تركيا بشكل واضح من خلال الاعتماد على دوائر حركتها الخارجية كي تخلق لنفسها حيزا معتبرا في الشرق الأوسط (تاونسند، ب،2010).

9.5 الخاتمة والنتائج

1.9.5 الخاتمة

ذهبت العلاقات الأمريكية–التركية، بكونها علاقات إستراتيجية وتمتد في جذورها إلى ما قبل قيام الدولة التركية الحديثة، عندما عقدت الولايات المتحدة الامريكية العديد من الاتفاقيات مع الدولة العثمانية، كما أن تلك العلاقات بنيت ضمن اطر إستراتيجية وخاصة من جانب الولايات المتحدة الامريكية، التي قدمت الدعم المالي والعسكري لتركيا، إبان الحرب العالمية الثانية، إدراكا منها للحاجة إلى دور تركي يدعم طموحاتها في بيئة إقليمية حساسة، تستطيع تركيا التعامل معها بأفضل من التعامل الأمريكي، بينما اعتقدت تركيا إن الانضواء في تحالفات إلى جانب الولايات المتحدة الامريكية يمكن إن يقدم لها ارجحية تعينها في مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما انضمت إلى حلف شمال الأطلسي، ورغم تنوع واتساع مجالات التعامل بين البلدين فان دور تلك العلاقات في الميزان الاستراتيجي يبقى مرجحا، ويدفع باتجاه مزيد من التعاون المستقبلي، وبينما تخطط الولايات المتحدة الامريكية لدور تركي واسع وشراكة على مستويات متقدمة، فان الجانب التركي، الذي اعتمد سياسات واستراتيجيات مختلفة في العقد الأول من هذا القرن، يطمح إلى إن يرتقي بدوره الإقليمي أكثر، مستفيدا من الدعم الأمريكي، حيث تلتقي الطموحات الأمريكية- مع الطموحات التركية، في منطقة كثيرة الحساسية وتتشابك فيها المشكلات والمصالح.

إن المساعي التركية إلى دور إقليمي مؤثر كان له العديد من المرتكزات أهمها التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وموقفها في الفضاء الحضاري الإسلامي في الشرق الأوسط، واسيا الوسطى، وانطلق النفوذ الإقليمي لتركيا من مجموعة عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية، كما أن العلاقات التركية– الأمريكية تسير نحو التحالف والتعاون برغم الخلاف تجاه عدة قضايا إلا أنها تلتقي في وجهات النظر في قضايا أخرى، لتحقيق مصالح كل من الطرفين بما سيحكمه عامل المصالح الإستراتيجية لكل منهما.

وعليه فان تركيا تمتلك الإستراتيجية لجدوى التأثير الجيوسياسي في مناطق قارية منها البلقان، والشرق الأوسط، والقوقاز، وقزوين، وهي مناطق تعاني من اضطرابات سياسية واقتصادية، فضلا عن الكثير من النزاعات العرقية في تلك المناطق، ومن جانب آخر فأن تركيا في سياستها الخارجية في علاقاتها تتجه نحو التوفيق بين الانتماءات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وتحالفها الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص ومع الغرب بشكل عام.

ان تركيا كانت ولا تزال حليف استراتيجي للولايات المتحدة الامريكية في إقليم الشرق الأوسط، ويمكن القول أن عامل المصالح الدولية كان ولا يزال يحكم العلاقات التركية – الأمريكية في جهة طبيعة التعامل مع القضايا الجارية على الساحة الدولية، وخصوصا منطقة الشرق الأوسط.

لقد تباينت السياسات التركية والأمريكية الإقليمية تباينا واضحا في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية، خصوصا ما يتعلق بالموقف من الحرب على العراق، وما يتعلق بتعقيدات المسألة الكردية وتأثيراتها على المسألة الكردية نفسها داخل تركيا، وبالموقف من إيران وسوريا ومصالح تركيا تجاههما.

كذلك على الرغم من الدعم الأمريكي لتركيا تجاه الحصول على قبول عضويته من الاتحاد الأوروبي، إلا أن الاتحاد ابقي الباب مغلقا أمام تركيا في هذا الاتجاه، إلا أن رفض الاتحاد عضوية تركيا، فأنه لن يعلن هذا الرفض بطريقة مباشرة، لان ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفات سلبية وخطيرة خاصة وان تركيا تمتلك الكثير من الأوراق التي تستطيع أن تستخدمها، من أبرزها الموقع الاستراتيجي لتركيا، ودورها الإقليمي، وهويتها الإسلامية، لذلك يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى طرق ألتفافية لرفض عضوية تركيا من خلال مطالبتها بتحقيق القواعد التي وضعها الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه.

وعموما فأن التطورات في العلاقات التركية- الأمريكية له علاقة بالتغيرات التي يشهدها العالم، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في استمرار هيمنتها على العالم، فان تركيا ترغب بدور إقليمي يتناسب مع حجمها، كما ترغب بدور دولي يستند إلى أدوارها الإقليمية المتنوعة، أطلسيا وأوروبيا وشرق أوسطيا.

إن الموقف الأكثر ايجابية بين الأحزاب الإسلامية التركية كان مواقف "حزب الرفاه" و"حزب العدالة والتنمية"، على الرغم من رفضه التحاور والتفاوض مع عناصر من "حزب العمال الكردستاني"، إلا أن "حزب العدالة والتنمية" كانت رؤيته متفهمة للقضية الكردية في محاولته إيجاد حلول سليمة لها عن طريق إعطاء الأكراد حقوقهم الثقافية، وهو التوجه الذي يدفع تجاه محاولات تركيا في التعامل مع هذه القضية بما يحقق جانب من متطلبات وشروط الاتحاد الأوروبي الذي تسعى تركيا إلى الانضمام إليه.

لا يغيب طيف البرنامج النووي الإيراني عن دوافع وطموح تركيا هي أيضا لامتلاك الطاقة النووية ومساعيها الحالية في ذلك، إذ ان تركيا وإيران تتشابهان إلى حد كبير فيما يتعلق بالاقتصاد والسكان والموقع الاستراتيجي بينهما، لكن امتلاك إيران للسلاح النووي أو حتى الطاقة النووية سيضعها في المقدمة، وسيطيح بالتوازن القائم منذ أكثر من مائة عام، لذلك فأن تركيا تسعى إلى إعادة إطلاق طموحها النووي بعد ان أخفقت مرات عديدة في تحقيق ذلك .

أن أحداث التغير التي شهدتها المنطقة العربية- الثورات العربية- قد فسح المجال بشكل واسع أمام تركيا لأن تمارس دورا إقليميا فاعلا، إضافة إلى العمل على تسويق نموذجها السياسي القائم على التوليف الاسلاموي – التنموي إلى الحد الذي دعا بعض النخب السياسية العربية لأن تسمي أحزابها بنفس الاسم الحاكم في تركيا، في إشارة إلى التأثير الذي باتت تتمتع به تركيا على المستوى الإقليمي.

أما تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فأنها تتمتع بميزة فريدة لاعتبارها من وجهة النظر الأمريكية الشريك والحليف الاستراتيجي الذي لابد منه للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن حتمية هذا التحالف يبرره ويفسره عدد من العوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية والتي صاغت العلاقة بين الطرفين ووضعتها في قالب تعاوني أكثر من أن يكون خلافي بينهما، إذ لا يستطيع أي من الطرفين المخاطرة بتجاوزها أو الخروج عليها، وقد ساهمت هذه العوامل منفردة أو مجتمعة في صياغة شكل وضرورة وأهداف هذه العلاقة بين تركيا والولايات

المتحدة الأمريكية وأعطتها سمة الحتمية في الاستمرار بغض النظر عما يمكن أن يظهر على الساحة من أوجه خلافية بين الطرفين.

2.9.5 النتائج

لقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1. كلما توافقت السياسة التركية مع المصالح الامريكيــة كانــت الاســتجابة الامريكية للمطالب والمصالح التركية ايجابية .
2. ان العلاقات التركية – الامريكية في ظل عهد"حزب العدالــة والتنميــة " يشوبها الحذر تجاه الولايات المتحدة الامريكية .
3. ان الاحداث العالمية تؤدي الى تطور العلاقــات التركيــة – الامريكيــة وخصوصا الاقليمية منها وتفتح آفاق جديدة للتعاون بين الدولتين.
4. تسعى تركيا في عهد"حزب العدالة والتنمية" للتأكيد على انها قوة اساسية من الناحية السياسية والعسكرية في المنطقة .

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية:

احمد، فراس محمد(2012)، "**الموقف التركي من الثورات العربية**"، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 22أيار 2012 .

ادنيس، ضياء(2012)، "**تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسية الخارجية التركية**"، مجلة رؤية التركية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد 1، العدد 3.

آراس، بولنت ومجموعه من الباحثين (2012)، "**التحول التركي تجاه المنطقة العربية**"، (**ط1**)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

امين، سرمد عبدالستار(2011)،"**الولايات المتحدة الأمريكية. أعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط**"، دراسات دولية، العدد 149، بغداد.

اوزباي، عمروحسين بسلي(2011)، "**رجب طيب اردوغان قصة زعيم**"، ترجمة طارق عبد الحليم، عبدالله(2011)، **تركيا والدور في سوريا**، الدار العربية للعلوم، بيروت.

اوسي، هوشنك(2011)، "**العلاقات الإيرانية – التركية بين تباين المسارات الإستراتيجية وتلاقي المصالح**"، صحيفة الحياة، بيروت، www.ultirent.org

اوغلو، احمد (2010)، "**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** " ترجمة محمد جابر وطارق عبدا لجليل، الدار العربية للعلوم **ناشرون**، مركز الجزيرة للدراسات.

ايفانوفيتش، فلاديمير(2010)، "**الصراع السياسي في تركيا**"، ترجمة يوسف ابراهيم، دار حوران، دمشق.

باكير، حسين ومجموعه من الباحثين(2009)، "**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"، الدار العربية للعلوم، بيروت.

بحيري، مروان(1999)، "**السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلـــى كيسنجر**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

البريت، ميدي ومجموعه من الباحثين(2012)، "**العلاقات الأمريكية- التركية نحو شراكة جديدة**"، مجلس العلاقات الخارجية، بوسطن.

بووانو، إدريس (2005)، **إسلاميو تركيا. العثمـــانيين الجدد(البـــدايات،المكونات، التحولات المعادلات)**. (ط1)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان.

تاونسند أ، سيريل(2010)، "**العلاقة الصعبة بـــين تركيـــا والاتحـــاد الأوروبـــي**"، صحيفة الوسط المصري، 2010/5/25.

تاونسند ب، سيريل(2010)، "**العناد الأوروبي " تحول تركيـــا شـــرقا**""، جريـــدة الرياض السعودية، العدد 15326، 2010/6/10.

تركماني، عبدالله (2010)، "**تعاظم الدور الإقليمي لتركيـــا**"، (ط1)، دار النقـــوش العربية، تونس.

تركيا ، بوست(2014)، "**أمريكا على رأس مستوردي 2014م لصادرات تركيـــا العسكرية**"،www.turkey-post.net.12/11/2014

الجبري،احمد عبدالله(2012)، "**مشاريع تقسيم الدولة العثمانية**"، مجلـــة جامعـــة كركوك، العدد7، كركوك، العراق.

جريدة السياسة،2011،**www.**al seash.com

الجزيرة نت،2011،www. Al gazira nt.com

الجزيرة نت،2014،www. Al gazira nt.com

الحريري،علي جلال (2007)،"**العثمانية الجديدة ،الدور التركـــي فـــي الشـــرق الاوسط**" سلسلة قضايا المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،القاهرة، تشرين اول 2010.

الحسن، احمد(2010)، "**رجب طيب اردوغان قصة زعيم**"، ترجمة طـــارق عبـــد، دار العلوم، بيروت.

حسنين، خالد ومجموعه من الباحثين(2004)، "**قراءة في تجربة حـــزب العدالـــة والتنمية التركي**"، مركز دراسات الأمة، عمان.

حسين، حيدر علي(2011)، **العراق ودول الجوار..أهداف ومصالح**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 33، بغداد.

الحكومة التركية(2014)، "**مؤشرات الاقتصاد الكلي**"، www.invest.gov.tr.com

حنفي ،عبد العظيم محمود (2003)، "**العلاقات الأمريكية – التركية، السياسة الدولية**"، متوفر عبر الموقع: http://digital.ahram.org.eg/

الخماش، رنا عبدالعزيز (2010)، "**العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**"، (ط1)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

دلي، خورشيد(2012)، "**تركيا: الأزمة السورية والقضية الكردية**"، www.wahdais/amyia. org/issues/129/9/10/2012 .

الربيعي، كوثر عباس(2012)، "**العلاقات الأمريكية– التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي**"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، بغداد.

سيدر، فرهاد (2010)، "**العثمانية الجديدة"السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي منها**"، منشورات الجامعة الأردنية كلية الدراسات الدولية، عمان– الأردن.

سيدور، جمال الدين(2010)، "**العلاقات التركية– الأمريكية**": **2003-2009م**، رسالة غير منشورة، جامعة مؤتة.

سيل، باتريك(2006)، "**شروط تعجيزية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي**"، ترجمة حكمت فاكه، صحيفة الثورة السورية، العدد 131151.

شاهين، رياض(2009)، "**العلاقات الأمريكية التركية**"، دار القلم ، بيروت.

الشاوي، عصام نجم(2009)، "**الإطار التاريخي للعلاقات الأمريكية التركية حتى عام 1975م**"، دراسات تاريخية، العدد 6.شباط 2011.

صالح، عبدالحميد(2012)، "**العلاقات الإسرائيلية التركية**" ، دار العلم، بيروت

صحيفة ستار التركية، 2001/7/14م.

الصواف، محمد حميد(2011)، "**هل تنتهز تركيا الثورات العربية؟ أنقرة تــراوغ في مواقفها وتمسك العصـــا مـــن جميـــع الأطـــراف**"، شـــبكة النبـــأ، www.annabaa.org10/4/2011.

طاهر، رانية(2012)، "**الـــدور الإقليمـــي التركـــي فـــي ظـــل ثـــورات الربيـــع العربي**"،www.rouya turieiyyah.com.

الطحان، مصطفى محمد (2006)، "**تركيا التي عرفت من الســـلطان إلـــى نجـــم الـــدين اربكـــان" 1842 - 2006**م، جـــ 2، د، ن.

طعمه، حسن (2010)، "**نظرية اتخاذ القـــرارات** "، عمـــان، الأردن، دار صـــفاء للنشر والطباعة.

عبدالحليم خالد(2011)، "**العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركيـــة في الشرق الأوســـط**"، مجلـــة السياســـة الدوليـــة، العـــدد187، ينـــاير 2012،المجلد 47 .

عبدالصادق،علي(2003)، "**إيران– تركيا والحرب الأمريكية – العراقية**"، مركـــز زايد للتنسيق والمتابعة، ابريل 2003، الإمارات العربية المتحدة.

عبدالفتاح، بشير (2003)، "**الانتخابات التركية..دوافع وحدود التغيير السياســـي، مجلة السياسة الدولية**"، يناير، العدد1.

عبـــــدالفتاح، بشـــــير(2012)، "**تركيـــــا وإيـــــران والأزمـــــة الســـــورية**"، .www.democracy.ahram.org.eg/news/346

عبيد، عبدالقاهر(2010)، "**تركيا والقضية الارمنية**"، دار العلوم للتوزيع، بيروت.

العتيبـــــي، حـــــاتم(2012)، "**تركيـــــا وعـــــودة العقـــــل تجـــــاه الأزمـــــة السورية**"،www.arabic.com9/10/2012

العسومي، محمد(2009)، "**تركيا والاتحاد الأوروبي.. حسم المصالح**"، صـــحيفة الوقت البحرينية، العدد 1337، 2009/10/19.

عقيل،عمر(2009)، "**العلاقات السورية التركية**"، دار حوران، دمشق.

عكاشه، محمد(2013)، "**السياسة الخارجية التركية**" ، دار الحرية، القاهرة.

علوش، محمد مصطفى (2007)، "**مستقبل العلاقات التركية الأمريكية ؟**" الحوار المتمدن–العدد: 2106 .

علي، سليم كاطع(2011)، "**الأزمة الكردية وأثرها على العلاقات الأمريكية–التركية**"، مركز الدراسات الدولية، بغداد.

العناني، خليل(2012)، "**مع الولايات المتحدة الأمريكية . مصالح إستراتيجية متبادلة**"، الدار العربية للعلوم، قطر.

الغالبي، سلوى سعد(2002)، "**العلاقات العثمانية– الأمريكية**"، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الغريري، محمد ياسين خضر(2010)، "**الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي**"، **1993–2010**م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

فائق، تلا عاصم (2012)، "**أثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية–التركية، دراسات دولية**"، بغداد، العدد 54.

الفضل، مؤيد عبدالحسن (2004)، "**نظرية اتخاذ القرار (مدخل كمي)**"، دار المناهج للنشر والتوزيع.

فلانجان، ستيفن(2011)، "**أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية**"، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت.

فوللر، جراهام أي (2008)، "**الجمهورية التركية الجديدة** "، **2008** ، دار النشر تيماش اسطنبول، معهد الولايات المتحدة للسلام بواشنطن عام 2008 ترجمة طارق عبدا لجليل، 2008.

كارابات، عائشة(2010)، "**حوار مع وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلوط،** حوار العالم الإسلامي، موقع قنطرة، www.Qantara.de.15/3/2010

كمب، جيفري (2009)، "**أوروبية تركيا،الدور والدعم الأمريكي**"، جريدة الاتحاد الإماراتية، 2009/4/17.

كيسنجر، هنري(2002)، "**هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**"، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت.

محمود، لقمان عمر(2011)، "**تركيا وروسيا الاتحادية دراسة في العلاقات السياسية" 2000–2009م**، مركز الدراسات الإقليمية، بغداد، العدد 21.

مراد، عبد الجليل(1996)، ط**تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945م**"، دار صيدا، بيروت.

مقلد، إسماعيل صبري (1968)، "**اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية**" القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 123.

مناصرة، عبد الحميد(2005)، "**ماذا يعني انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي**"، مجلة المختار، أيلول/ 2005، العدد 6.

نشابة، عدنان(1977)، "**نظرة حقوقية للأحلاف الكبرى**"، مجلة الفكر العسكري، العدد1، دمشق.

النعيمي، أحمد نوري(1979)، "**السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**"، دار الحرية، بغداد.

النعيمي، أحمد نوري(1981)، "**تركيا وحلف شمال الأطلسي**"، المطبعة الوطنية، عمان.

النعيمي، احمد نوري(2007)، "**تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 120.

النعيمي، لقمان عمر محمود (2009)، "**تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة**"، سلسلة شؤون إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، بغداد.

النعيمي، لقمان عمر محمود(**2011**)، "**التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية**"، مركز الدراسات الإقليمية، بغداد.

النعيمي، لقمان عمر محمود(2012)، "**التوجهات الجديـدة فـي سياسـة تركيـا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية**"، مركز الدراسات الإقليميـة، بغداد، العدد 25.

نور الدين، محمد (2006)، "**سياسة تركيا الإقليمية بين الحساسـيات الداخليـة والاعتبارات الخارجية، مجلة شؤون عربية**"، العدد126.

نور الدين، محمد(2003)، "**تركيا.. إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسـلامي) في السـلطة** "، مجلـة، المستقبل العربي، السنة (25)، العـدد (287)، بيروت، كانـون الثاني.

نور الدين، محمد(2011)، "**أين أصاب أردوغان وأين أخطأ ؟**:، جريدة السفير،3

هلال، خليل(2011)، "**لماذا اكتسح اوردغان الانتخابـات التركيـة**"، دار العلـوم للنشر والتوزيع، بيروت.

هوفسبيان، نوبار أحمد(1985)، "**تركيا بين البيروقراطيـة والحكـم العسـكري**"، ترجمة سامر رزان، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

ويكبيديا،2011،www.wikpedia.com.

ويكبيديا،2015، ،www.wikpedia.com.

ب. المراجع الاجنبيه.

Maclleand (1967). "**Theory and the international system**". Macmillan, New York.

Snyder, (1962)." **Foreign policy decision making**". The free press, glenoe.

المعلومات الشخصية

الاسم: بلال جميل الكفاوين

الجامعة : جامعة مؤتة

الكلية: كلية العلوم الاجتماعية / قسم العلوم السياسية

التخصص: الماجستير في العلاقات الدولية

السنة الدراسية : 2015 م

الهاتف : 00962777776525

البريد الالكتروني : B. kfaween@yahoo.com